

الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير السنوي

عام ٢٠١١

محتويات التقرير

٧	كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة
٨	الإجراءات الاحترازية لحماية الأسواق المالية غير المصرفية والمتعاملين
١١	القسم الأول: لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١١
١٧	القسم الثاني: الخطة الإستراتيجية وتنظيم الهيئة
١٩	١/٢. الخطة الإستراتيجية للهيئة (٢٠١٠-٢٠١٢)
٢٢	٢/٢. الهيكل التنظيمي للهيئة
٢٣	٣/٢. مجلس إدارة الهيئة في ٢٠١١/١٢/٣١
٢٥	القسم الثالث: خطط وبرامج عمل الهيئة لعام ٢٠١١
٢٧	١/٣. إنشاء بنية مؤسسية جديدة
٢٧	١/١/٣. تفعيل ميثاق شرف العاملين
٢٧	٢/١/٣. إقرار منع تعارض المصالح
٢٧	٣/١/٣. تدعيم استقلالية الهيئة
٢٨	٤/١/٣. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الهيئة
٢٩	٥/١/٣. التنمية البشرية للعاملين وتعليم وتوعية المستثمر
٣١	٢/٣. تطوير المناخ التشريعي للهيئة
٣١	١/٢/٣. تطوير المناخ التشريعي لسوق رأس المال
٤٢	٢/٢/٣. تطوير المناخ التشريعي لنشاط التأمين
٤٢	٣/٢/٣. تطوير المناخ التشريعي لنشاط التمويل العقاري
٤٢	٤/٢/٣. تطوير المناخ التشريعي لنشاط التأجير التمويلي
٤٢	٥/٢/٣. تطوير المناخ التشريعي لنشاط التخصيم
٤٣	٦/٢/٣. تشريعات وضوابط

٤٤	٣/٣ . الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية
٤٤	١/٣/٣ . الرقابة على سوق رأس المال
٥١	٢/٣/٣ . الرقابة على التأمين
٥٢	٣/٣/٣ . الرقابة على نشاط التمويل العقاري
٥٣	٤/٣ . حماية حقوق المتعاملين
٥٣	١/٤/٣ . حماية المتعاملين فى سوق رأس المال
٥٤	٢/٤/٣ . حماية المتعاملين فى نشاط التأمين
٥٧	القسم الرابع : التعاون الدولي والإقليمي
٥٩	١/٤ . التعاون الثنائي
٥٩	٢/٤ . التعاون متعدد الأطراف
٦٠	٣/٤ . قبول مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة لمزاولة أنشطة مراجعة الحسابات بدول الاتحاد الأوروبي
٦٠	٤/٤ . جهود الهيئة خلال عام ٢٠١١
٦٣	القسم الخامس : مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية لعام ٢٠١١
٦٥	١/٥ . مؤشرات أداء سوق المال
٧٤	٢/٥ . مؤشرات أداء سوق التأمين
٨٣	٣/٥ . مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة
٨٤	٤/٥ . مؤشرات أداء سوق التمويل العقاري
٩١	٥/٥ . مؤشرات أداء سوق التأجير التمويلي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يُعد عام ٢٠١١ عاماً استثنائياً على كافة الأسواق المالية غير المصرفية كسوق المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتي تعد محركاً لعجلة الاستثمار والتنمية في الاقتصاد الوطني، حيث انعكست الأحداث اللاحقة لثورة الخامس والعشرين من يناير المجيدة على تلك الأسواق بحسب طبيعتها، وكان لزاماً على الهيئة أن تضع نصب أعينها تطبيق عددٍ من الخطط والبرامج الاستثنائية لإدارة المخاطر التي تعرضت لها تلك الأسواق والتي تأثرت معدلات أداؤها الاقتصادي بسبب تلك الأحداث المصاحبة للثورة، وكان أبرزها توقف البورصة المصرية من ٣٠ يناير وحتى ٢٣ مارس ٢٠١١ سواء بسبب اضطراب العمل في الجهاز المصرفي أو الخدمات الأخرى اللازمة لبدء عمل البورصة (فضلاً عن مخاطر السيولة والائتمان التي تعرض لها عدد من الشركات العاملة في مجال سوق المال)، بالإضافة إلى تأثير أداء الشركات المقيدة بالبورصة ونتائج أعمالها، كما تأثر قطاع التأمين بسبب ارتفاع حجم الخسائر، سواء في الأرواح أو الممتلكات المؤمن عليها، كما تأثر قطاع التشييد والبناء شأنه في ذلك شأن العديد من القطاعات الأخرى مما انعكس على نشاط التمويل العقاري.

ولقد قامت الهيئة - وبعد التشاور مع كافة أطراف السوق - بإتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية الواردة تفصيلاً في هذا التقرير والتي كان من شأنها منع انهيار الكيانات الاقتصادية والشركات العاملة في جميع الأسواق المالية غير المصرفية، حيث تم تعديل اللوائح التنفيذية وإصدار الضوابط والقواعد الرقابية اللازمة وتخفيض الأعباء المالية لتلك الشركات خلال العام، كما شهد هذا العام مجهودات رقابية غير عادية في مجالات التنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى، ومنها مكتب السيد المستشار النائب العام وجهاز الكسب غير المشروع في إطار مجهودات مراقبة التعاملات وحصر وتجميد الممتلكات للأشخاص الصادر بشأنهم أوامر وقرارات منع من التصرف في كافة ممتلكاتهم نتيجة قضايا الفساد التي تحقق فيها تلك الجهات. وقد شملت تلك المجهودات الفحص اليومي للتعاملات التي تتم في البورصة المصرية وإلزام شركات السمسرة في الأوراق المالية وإدارة محافظ الاستثمار وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ بضرورة التعرف على هوية عملائهم المستفيدين من تلك المعاملات اليومية. وقد وصلت الهيئة إلى حد وقف تسوية أية تعاملات وتجميد الأرصدة النقدية لأية حسابات أو أكواد لحين التعرف على هوية أصحابها.

وعلى الرغم من تلك الظروف الاستثنائية، فقد وصلت الهيئة جهودها في تنفيذ خطتها الإستراتيجية لبناء بنية أساسية قوية لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية وتدعيمها وتطويرها تحقيقاً لرسالتها المتمثلة في حماية استقرار الأسواق وحماية حقوق المتعاملين معها وخلق سوق أكثر كفاءة وفاعلية، حيث تضمنت أولويات عمل الهيئة في هذه المرحلة عدّة محاور رئيسية شملت الإصلاح المؤسسي ورفع كفاءة الأداء الرقابي للهيئة وتطوير الإطار التشريعي، خاصة في مجال زيادة معدلات الإفصاح والشفافية والحوكمة ووضع المعايير المالية التي تعزز استقرار المعاملات في تلك الأسواق، بالإضافة إلى استحداث عددٍ من المنتجات المالية غير المصرفية، خاصة في مجالي سوق رأس المال والتأمين. ويعرض هذا التقرير السنوي لعام ٢٠١١ أهم المؤشرات المالية ومؤشرات أداء الهيئة وبرامج عملها خلال العام في مجالات تطوير أنظمة العمل بالهيئة، وتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية والإشراف والرقابة عليها، وحماية المتعاملين فيها وتحريك الدعاوى الجنائية تجاه الوقائع والمخالفات التي تتكشف للهيئة.

وفي النهاية، أتقدم بالشكر إلى كل زملائي العاملين بمختلف القطاعات والإدارات الرقابية والخدمية بالهيئة لمجهوداتهم المتميزة في العمل في سبيل تحقيق رسالة الهيئة وأهدافها الإستراتيجية.

والله ولي التوفيق ،،،

د. أشرف الشرقاوي



رئيس مجلس الإدارة

الإجراءات الاحترازية لحماية الأسواق المالية غير المصرفية والمتعاملين

في ضوء الأحداث التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تم إغلاق البورصة المصرية للأوراق المالية اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٣٠ يناير سنة ٢٠١١، وقد بادرت الهيئة - بعد التشاور مع كافة أطراف السوق - باتخاذ مجموعة من القرارات والإجراءات الاحترازية والضوابط أثناء فترة وقف التداول وعند إعادة التداول على أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في يوم الأربعاء الموافق ٢٣ مارس ٢٠١١. وفيما يلي بيان بأهم ما اتخذ في هذا الشأن:

أولاً: القرارات والإجراءات التي تم اتخاذها خلال فترة وقف التداول:

١. التحقق من قدرة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ على الاستجابة لمتطلبات عملائها عند بدء التداول، والإعلان عن أى فروع لن يتم التعامل من خلالها والبدائل المتاحة لعملاء هذه الفروع.
٢. إلزام الشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصة بتحديث الإفصاح عن أوضاعها التشغيلية والمالية والإدارية لبيان أثر المتغيرات الاقتصادية والأمنية قبل إعادة التداول بالبورصة، والتأكيد على عدم السماح بالتداول على الأسهم المقيدة لأي شركة لا تلتزم بالإفصاح عن تأثير الأوضاع المشار إليها أو عدم كفاية تقارير الإفصاح وبصفة خاصة الشركات التي يرتبط أداؤها وإدارتها بالأشخاص التي صدرت قرارات بمنعهم من التصرف والإدارة في أموالهم أو يجري التحقيق معهم بالنيابة العامة أو جهاز الكسب غير المشروع ومدى الحاجة إلى تكوين مخصص مطالبات محتملة وفقاً لمعايير المحاسبة.
٣. منح مهلة إضافية للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لتوفيق أوضاعها وفقاً للقرارات الرقابية الصادرة بما لا يخل باستقرار السوق.
٤. تخفيض مقابل الخدمات الواجب سدادها للهيئة من جانب الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية أو الإعفاء من بعضها تخفيفاً للعبء المالي عن تلك الشركات.
٥. تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال فيما يتعلق بتعديل النسب الخاصة بشراء الأوراق المالية بالهامش للحفاظ على مصالح المتعاملين وشركات الوساطة.
٦. إصدار قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٥) لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل سياسات الاستثمار ونسبة الاشتراكات الدورية لصندوق حماية المستثمر - بناءً على اقتراح هيئة الرقابة المالية في هذا الشأن - تفعيلاً لدور الصندوق في دعم سوق رأس المال.
٧. اختصار إجراءات المصادقة على طلبات الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة لشراء أسهم خزينة بحيث يتم البت فيها في نفس يوم تقديمها للهيئة من الإدارة التنفيذية للشركة.
٨. السماح بإدراج التأمين المسدد من شركات السمسرة لألية الشراء والبيع في حساب صافي رأس المال العامل السائل لغرض تحديد الملاءة المالية.

٩. تخفيض الحد الأدنى لنسبة صافي رأس المال السائل لشركات السمسرة في الأوراق المالية فيما يتعلق بالملاءة المالية إلى ٥٪ من إجمالي التزاماتها بدلاً من ١٠٪، مع الالتزام بتقديم نموذج الملاءة يوميًا، واستمرار الالتزام بتوفيق نسبة الملاءة المالية خلال خمسة أيام عمل على الأكثر، بما يساعد الشركات على التجاوب مع متطلبات عملائها المتعاملين بالهامش.

ثانياً: الضوابط والتدابير المصاحبة لبدء التداول:

تأكيداً على تحقيق أقصى درجات الحماية لحقوق المستثمرين، فقد صدرت التدابير الاحترازية اللازمة لإعادة العمل بسوق الأوراق المالية مستندة إلى الآليات والضوابط التي تعمل على الحد من اضطراب السوق حال بدء التداول وتسمح بعودتها تدريجياً إلى العمل الطبيعي، وشملت هذه التدابير والضوابط ما يلي:

١. إلغاء الأثر السعري للجلسة الاستكشافية السابقة على جلسة التداول.
 ٢. تعليق العمل بآليات الشراء والبيع خلال ذات الجلسة.
 ٣. التزام العملاء الراغبين في الشراء الأوراق المالية بالهامش بأداء نسبة ٧٥٪ من ثمن الأوراق المالية المشتراه لحسابها.
 ٤. أن تكون مواعيد العمل بالبورصة من الساعة العاشرة والنصف صباحاً إلى الساعة الواحدة والنصف ظهراً.
 ٥. تعليق التداول على السهم الذي يتجاوز التغير في سعره ٥٪ (بدلاً من ١٠٪) لمدة نصف ساعة، فإذا تجاوز التغير ١٠٪ (بدلاً من ٢٠٪) يتم تثبيت سعره مع استمرار التداول عليه لنهاية الجلسة.
 ٦. استحداث حد سعري جديد على مؤشر (EGX100) حيث يتم وقف التداول في البورصة لمدة نصف ساعة إذا حدث تغير في قيمة المؤشر بنسبة ٥٪ صعوداً أو هبوطاً، وللمدة التي يحددها رئيس البورصة إذا حدث تغير يساوي ١٠٪.
 ٧. تعديل الحدود السعرية للأسهم المقيدة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) بحد أقصى ٥٪ يومياً من سعر الفتح.
 ٨. تعليق التداول في سوق خارج المقصورة حتى يوم الإثنين ٢٨ مارس ٢٠١١.
- وفي إطار منهج الرقابة على أساس حجم المخاطر Risk based supervision الذي تنتهجه الهيئة فقد قامت الهيئة خلال عام ٢٠١١ بإلغاء بعض هذه الإجراءات الاحترازية بصورة تدريجية، إستناداً على المؤشرات الرقابية لسوق الأوراق المالية، وينتظر إلغاء باقي الإجراءات خلال عام ٢٠١٢ بعد التحقق من إستقرار الأسواق وإنهاء الإضطرابات المختلفة التي تنعكس على تذبذب الأسواق بصورة سريعة وغير عادية.

القسم الأول

لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١١

القسم الأول

لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية خلال عام ٢٠١١

شهدت مصر عدّة تطوّرات اقتصادية هامة أفرزتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وكما هو معلوم من تاريخ الحركات الثورية، لا يسلم الأمر أثناء اندلاع الثورة وفي أعقابها من تداعيات اقتصادية حين استتباب الأوضاع السياسية والأمنية، وهو ما تجلّى أيضاً في حالة الثورة المصرية رغم طابعها السلمي والتأييد الشعبي الجامح لها.

وقد تجسّدت هذه التداعيات في انتشار الاعتصامات والإضرابات العمالية والاحتجاجات الفتوية، وفي تفشي أعمال العنف والفضوى واستغلال الانفلات الأمني في الشارع المصري. وقد ظلت هذه الأحداث الساخنة تُلقِي بظلالها طوال العام رغم تكرار التنبيه والتحذير بخطورتها على البنيان الاقتصادي والاجتماعي وعلى مسيرة التحوّل الديمقراطي الذي تصبو إليه الثورة. وقد ضاعف من تأثير هذه التداعيات على الاقتصاد الوطني المستجدّات التي طرأت خلال عام ٢٠١١ على كلٍ من الصعيدين الإقليمي والدولي.

فعلى المستوى الإقليمي، شهدت المنطقة العربية وقوع أحداث هامة، أبرزها اندلاع الحركات الوطنية المطالبة بالتغيير والإصلاح في تونس وليبيا واليمن وسوريا، واشتداد الصراعات على بعض الجبهات العربية في فلسطين والعراق ولبنان والسودان، بالإضافة إلى التوترات الاجتماعية - بدرجةٍ أو بأخرى - في بعض البلدان العربية كالبحرين والمغرب.

أما على الصعيد الدولي، فقد استمرت التقلبات الحادة في أسواق المال العالمية، وواصلت مشكلة الديون السيادية تفاقمها في دول الاتحاد الأوروبي، مع عجز البنك المركزي الأوروبي عن مواجهة أزمة اليونان، ومع تزايد التحوّف من استشرائها في دول أوروبية أخرى، فضلاً عن تنامي معدلات البطالة وعجز الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأحداث تمخضت في مجموعها عن انكماش اقتصادي عام تجلّى في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وانحسار معدلات نمو التجارة الدولية، وتراخي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولذا - كان من الطبيعي - في ظل هذه المستجدّات المحلية والإقليمية والدولية أن تكون الأجواء غير ملائمة لتواصل مسيرة نمو الاقتصاد المصري، وهو ما عكسته بصورة جلية المؤشرات الكلية والقطاعية لمستويات الأداء الاقتصادي.

ففي خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من قيمة موجبة مرتفعة في الفترة المناظرة من العام السابق (٥,٥٪) إلى قيمة سالبة (-٤,٣٪). وفي الربع الثاني من العام، لم يتجاوز معدل النمو (٤,٠٪)، وفي الربع الثالث (٢,٠٪)، وفي الربع الرابع (٤,٠٪). ومحصّلة ذلك حدوث انكماش مطلق في الناتج المحلي الإجمالي لأول مرّة، وتسجيله لمعدل نمو سالب ناهز ١٪.

وعلى المستوى القطاعي، فقد كانت القطاعات الرئيسية سريعة النمو هي الأكثر تأثراً بأحداث العام. فقد حققت قطاعات الصناعة التحويلية والسياحية والتشييد والبناء نمواً سالباً على امتداد العام. وبطبيعة الحال، كانت التأثيرات السلبية أشدّ وقعاً في الربع الأول من عام ٢٠١١ إثر اندلاع الثورة، حيث تراجع ناتج الصناعة بنسبة تربو على ١١٪، وكذلك ناتج السياحة، وإن كان بنسبة أكبر سجّلت ٣٣٪. وبالمثل، انخفض ناتج قطاع التشييد والبناء بنسبة ٩٪ خلال نفس الفترة. ورغم تباطؤ معدلات النمو في الفترات اللاحقة، إلا أنها حافظت على قيمها السالبة حتى نهاية عام ٢٠١١ كما هو موضّح أدناه:

معدلات نمو الناتج القطاعي (بالأسعار الثابتة)				القطاع
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
-٢,٨٪	-٣,٣٪	-٣,٨٪	-١١,٤٪	الصناعة التحويلية
-٦,٥٪	-١٠,٤٪	-١٩,٥٪	-٣٣٪	السياحة
-٠,٦٪	-٢,٨٪	٠,٣٪	-٩,١٪	التشييد والبناء

المصدر: تقرير البورصة المصرية السنوي عن عام ٢٠١١

وقد كان النشاط السياحي أكثر النشاطات الاقتصادية تقلبًا، حيث كان لتداعيات الثورة تأثيرها السلبي المباشر على حركة السياحة الدولية الوافدة التي شهدت تناقصًا في أعداد الزائرين، بنسبة الثلث حيث تقلصت الحركة القادمة من ١٤,٧ مليون زائر عام ٢٠١٠ إلى نحو ٩,٨ مليون زائر عام ٢٠١١، وانخفضت الإيرادات السياحية بالتبعية ولكن بنسبة أكبر بلغت ٤٠٪ حيث تراجعت من نحو ١٢,٥ مليار دولار إلى ما يقل عن ٨ مليار دولار خلال عامي المقارنة، ومدفوعة أيضًا بانخفاض متوسط الإنفاق اليومي للزائر عن مستوياته السابقة على النحو الذي أفصحت عنه نتائج المسوح الميدانية لإنفاق السياحة الوافدة.

وكذلك الحال بالنسبة لمعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعكس تطوراتها أداءً سلبياً خلال الربع الأول من عام ٢٠١١، مع نمو هامشي في الأرباع الثلاثة التالية من العام، فقطاع النقل والتخزين حقق ناتجه نموًا سالبًا في الربع الأول قدره (-٩,٧٪)، وكذلك قطاع تجارة الجملة والتجزئة (-٧,٩٪)، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (-٤,٩٪)، ورغم تحوّل معدلات النمو إلى قيم موجبة في الفترات اللاحقة إلا أنها ظلت بالغة التواضع، وخاصة في الربعين الثالث والرابع من العام بالنسبة لقطاعي النقل والتجارة. ورغم أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حقق نموًا تجاوز ٣٪، إلا أنه لا يقارن بمعدلات النمو السابقة التي تراوحت ما بين ١٠٪ و ١٥٪ سنويًا.

معدلات نمو الناتج (بالأسعار الثابتة)				القطاع
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
٠,١٪	١,٠٪	٣,٤٪	-٩,٧٪	النقل والتخزين
-٠,٤٪	٠,٣٪	٢,١٪	-٧,٩٪	تجارة الجملة والتجزئة
٣,٧٪	٣,٧٪	٣,٣٪	-٤,٩٪	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وقد جاء هذا الأداء المتواضع تجسيدًا لتأثير الظروف والأحداث المصاحبة للثورة وانعكاساتها على مناخ الاستثمار والإنتاج، وعلى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، وعلى مستويات التشغيل في سوق العمل. فمعدلات الاستثمار تراجعت خلال عام ٢٠١١ إلى نحو ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة بمعدلات سابقة أعلى تراوحت ما بين ٢٠٪ و ٢٢٪، والاستثمارات الأجنبية المباشرة - بصفة خاصة - شهدت انحسارًا كبيرًا، إذ تقلصت خلال النصف الأول من العام إلى ٢,٢ مليار دولار فقط، بعد أن كانت قد تخطت ٦,٨ مليار

دولار في النصف المناظر من العام السابق، مسجلة نسبة انخفاض ٦٨٪، وبنهاية عام ٢٠١١، سجل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر قيمة سالبة (-٤٨٢,٧ مليون دولار) مقابل قيمة موجبة في العام السابق بلغت نحو ٦,٣٩ مليار دولار، وكذلك صافي الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة والسندات الحكومية الذي تحول من قيمة موجبة (٩,١ مليار دولار) في عام ٢٠١٠ إلى قيمة سالبة (-١٠,٤ مليار دولار) في عام ٢٠١١. وقد كان من جراء ذلك تنامي العجز الكلي لميزان المدفوعات ليصل إلى ١٨,٣ مليار دولار بعد أن كان محققاً لفائض قدره ١,٢٨ مليار دولار في العام السابق. وقد تمخضت هذه التطورات السلبية في ميزان المدفوعات عن تناقص مطرد في صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي شهراً تلو الآخر والذي تراجع إلى النصف على مدى عام ٢٠١١ من ٣٦ مليار دولار بنهاية ديسمبر عام ٢٠١٠ إلى ١٨,١ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١١. ومن هذا النقص، يخص النصف الأول من عام ٢٠١١ نحو ١٠ مليار دولار، ويخص النصف الثاني نحو ٨ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت المصروفات العامة للدولة مدفوعة بزيادة بنود الأجور والتعويضات والدعم في ظل التصاعد المطرد في المطالب الاجتماعية، ودون اقتران ذلك بزيادة مناظرة في الإيرادات العامة، مما أسفر عن تصاعد العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ليسجل في نهاية عام ٢٠١١/١٠ نحو ١٣٤,٥ مليار جنيه، بنسبة زيادة ٣٣٪ عن العام السابق، ولتصل نسبته إلى ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٨,١٪ في العام السابق.

وتشير بيانات النصف الثاني من عام ٢٠١١ وحتى يناير ٢٠١٢ إلى زيادة العجز الكلي بنحو ١٨ مليار جنيه، ليصل إلى ٨٨,٢ مليار جنيه، مقابل ٧٠,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات العامة إلى ١٣,٥ مليار جنيه، سجلت المصروفات العامة زيادة أكبر لتصل إلى ٢٢٢,٦ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بسوق العمل، فقد تأثرت مستويات التشغيل سلباً بحالة الركود الاقتصادي الناجمة عن تباطؤ معدلات الإنتاج في ظل حالة عدم الاستتباب الأمني، وتوقف بعض المنشآت عن العمل، جزئياً أو كلياً. وقد نجم عن قصور الطاقة الاستيعابية لقوة العمل ارتفاع غير مسبوق في معدل البطالة ليسجل ١٢,٤٪ عام ٢٠١١، مقارنةً بنحو ٨,٩٪ في نهاية العام السابق.

ورغم هذه الصورة القاتمة لأداء الاقتصاد المصري في ظل ظروف أمنية مضطربة، ومناخ استثماري غير موافق، إلا أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية الباعثة للتفاؤل تم رصدتها خلال عام ٢٠١١، وهي تتمثل - تحديداً - في الآتي:

- تصاعد التحويلات الخاصة (أي تحويلات المصريين العاملين بالخارج)، والتي سجلت خلال عام ٢٠١١ نحو ١٤,١ مليار دولار، مقابل ١٢,٢ مليار في العام السابق.
- تحسن إيرادات قناة السويس والتي بلغت ٥,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١١، بنسبة زيادة ٩,٨٪ عن إيرادات عام ٢٠١٠ والبالغة ٤,٧٦ مليار دولار.
- تراجع العجز في الميزان التجاري من نحو ٢٧,٧ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى نحو ٢٦,١ مليار دولار عام ٢٠١١.
- استقرار معدلات التضخم عند مستوى ١١٪ على غرار العام السابق.

القسم الثاني

الخطة الإستراتيجية وتنظيم الهيئة

القسم الثاني

الخطة الإستراتيجية وتنظيم الهيئة

١/٢ . الخطة الإستراتيجية للهيئة (٢٠١٢/٢٠١٠)

كان أحد أبرز ملامح عملية الدمج للهيئات الثلاث وإنشاء كيان جديد يمثل هيئة موحدة للرقابة، قيام مجلس إدارة الهيئة بإصدار قرار اعتماد الخطة الإستراتيجية للهيئة لثلاثة أعوام (٢٠١٢/٢٠١٠) والتي شارك في إعدادها أعضاء مجلس الإدارة، والعاملون بالهيئة ومثلو جمعيات واتحادات الشركات الخاضعة للرقابة. وقد تم الإعلان عنها ونشرها على موقع الهيئة في مطلع العام لتكون مرجعاً لما تنوي الهيئة القيام به خلال السنوات الثلاث الأولى لها.

وتتضمن الخطة تحديد رؤية الهيئة ورسالتها، والقيم والمبادئ الحاكمة لنشاطها، وأهدافها الرئيسية، وذلك على النحو الآتي:

١/١/٢ . الرؤية

وتتمثل في "إقامة المؤسسة الرائدة للرقابة المالية غير المصرفية في المنطقة عن طريق تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية".

٢/١/٢ . الرسالة

تتمثل رسالة الهيئة في "الرقابة والإشراف على الأسواق المالية غير المصرفية بهدف الحفاظ على سلامتها، واستقرارها وكفاءتها، وحماية المتعاملين فيها، والعمل على تنميتها بما يؤدي إلى سهولة الحصول على التمويل".

٣/١/٢ . القيم والمبادئ الحاكمة لسلوك العاملين بالهيئة

في سبيل تحقيق الهيئة لرسالتها وأهدافها ومهامها الرقابية، يلتزم العاملون بالهيئة بتطبيق المبادئ الآتية:

• النزاهة

يلتزم العاملون بالمبادئ ومعايير النزاهة والأخلاق المؤهلة لاكتساب ثقة المتعاملين مع الهيئة فيما تقدمه لهم من خدمات.

• العدالة

يلتزم العاملون بتأدية مهامهم الوظيفية بالتعامل مع أطراف السوق وفقاً لأسس العدالة والمساواة، وعليهم التعامل مع المتعاملين مع الهيئة وفقاً لمقتضيات الاحترام والجدية والالتزام بالحياد التام.

• الكفاءة

يلتزم العاملون بأداء عملهم بكفاءة وإتقان وبذل العناية اللازمة، وعليهم العمل على وضع وتنفيذ الآليات اللازمة لكي تقوم الهيئة بتحقيق أهدافها ومسئولياتها المنصوص عليها في قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ باقتدار يكسبها المصداقية والاحترام.

• العمل الجماعي

يلتزم العاملون بالعمل الجماعي وبذل أقصى الجهد لرفع كفاءة الأداء كفريق عمل متكامل .

• الشفافية

مع عدم الإخلال بأحكام المواد الخاصة بتداول البيانات والمعلومات من هذا الميثاق، يلتزم العاملون بالهيئة بالتعامل مع أطراف السوق بشفافية في كل ما يجوز قانوناً الإفصاح عنه وما لا يعد من المعلومات السرية أو الرقابية .

• الاحترام

يلتزم العاملون بالهيئة بالتعامل بكل الاحترام والتقدير مع كل العاملين والمتعاملين مع الهيئة بغض النظر عن الدرجة الوظيفية وبغض النظر عن النوع أو السن أو الدين أو الانتماء السياسي . وعلى العاملين من الجنسين المحافظة فيما بينهم على الاحترام الواجب التعامل به وعدم إتيان ما يستوجب الشكوى من أي طرف .

٤/١/٢ . الأهداف الرئيسية

إن أهم ما يميز الخطة الإستراتيجية للهيئة أنها لم تتوقف عند حد تحديد المستهدفات العامة والفلسفة التي تنتهجها، وإنما أخذت خطوة إضافية إذ حددت لكل من الأهداف الستة القرارات التفصيلية والإجراءات التنفيذية التي يلزم اتخاذها بالنسبة لكل من هذه الأهداف، بحيث تكون في الوقت ذاته خطة إستراتيجية، وكذلك خطة عمل تفصيلية للهيئة .

١ . تعظيم الفائدة من إنشاء هيئة رقابة مالية موحدة واستكمال بنيتها المؤسسية عن طريق :

- إنشاء هيكل تنظيمي جديد وتسكين العاملين عليه .

- توظيف وتدريب جيل جديد من المراقبين .

- تصميم إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية وتطوير نظم لتقييم الأداء .

- تطبيق ميثاق شرف العاملين والتزام الهيئة بقواعد الحوكمة .

- معالجة الآثار المالية الناجمة عن الاندماج .

- تطبيق برنامج تطوير مقار الهيئة .

- وضع وتنفيذ إستراتيجية جديدة للإعلام .

- بناء نظام حديث للمعلومات واستكمال قواعد البيانات .

- استكمال بناء الإدارات الجديدة للهيئة .

- بناء القدرة المؤسسية للهيئة بالتعاون مع الهيئات الدولية .

٢ . الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية، وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي بما يتوافق مع المعايير

الدولية، والارتقاء بمستوى الرقابة على أساس المخاطر عن طريق :

- رصد الفجوات في النظام الرقابي وصولاً إلى تطبيق المعايير الدولية .

- مراجعة القوانين الخاصة بالأسواق بهدف تحقيق المواءمة والاتساق فيما بينها، وتحديثها في إطار المتطلبات الرقابية.
- تصميم وتطبيق إطار متكامل للرقابة على أساس المخاطر.
- نشر ثقافة الرقابة على أساس المخاطر لدى الجهات الخاضعة للرقابة.
- تصحيح القواعد والإجراءات بما يضمن الارتفاع بكفاءة الخدمات الرقابية مع تخفيف أعبائها المالية.
- التنسيق بين الهيئة والبنك المركزي في تطبيق فلسفة رقابية واحدة.

٣. حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية ونشر الوعي في المجتمع بهذه الأسواق عن طريق :

- تطوير نظام تلقي وفحص الشكاوي وتنميته بما يحقق الكفاءة والفاعلية.
- دعم الإلزام بمتطلبات الإفصاح والحوكمة في الجهات الخاضعة للرقابة.
- تصميم وتنفيذ برنامج لتوعية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.

٤. دعم الجهود الرامية إلى تنمية الأسواق المالية غير المصرفية، للارتقاء بأساليب وإمكانيات النفاذ إلى الأسواق عن طريق:

- استحداث وتفعيل أدوات مالية جديدة.
- استكمال العناصر الرئيسية لتنشيط السوق.
- مراجعة الإطار القانوني للأدوات المالية.
- تيسير نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

٥. الارتقاء بالقدرات المهنية للمتعاملين في أنشطة التمويل غير المصرفي عن طريق :

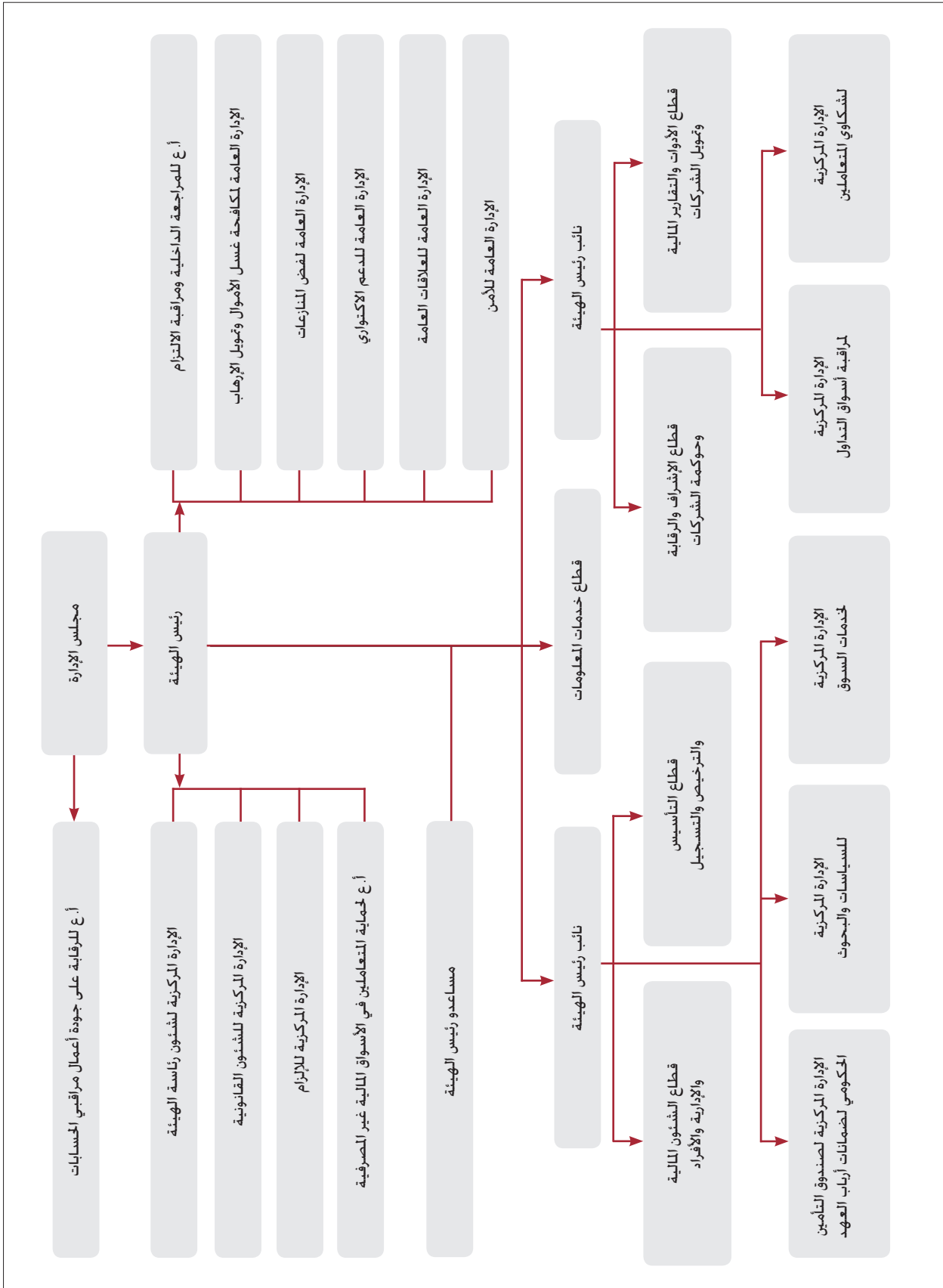
- توسيع نطاق التراخيص المهنية وتطويرها.
- إنشاء "المعهد المصري للخدمات المالية"
- تطوير علاقة الهيئة مع الجمعيات والاتحادات المهنية.

٦. دفع مكانة مصر التنافسية لتتوأماً موقعها كمرکز مالي إقليمي رائد في المنطقة عن طريق:

- متابعة ودراسة معايير الرقابة دولياً والمشاركة في إعدادها.
- التعاون مع أجهزة الرقابة الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات تبادل المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تدعيم القاعدة المعرفية المتعلقة بالخدمات والنظم المالية.
- إنشاء مركز التحكيم في المعاملات المالية.
- وضع وتنفيذ خطة لتعميق المزايا النسبية للقطاع المالي المصري وتحسين تنافسيته بالتعاون مع الأطراف ذات العلاقة.

٢/٢. الهيكل التنظيمي للهيئة

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للهيئة والذي أقره مجلس إدارة الهيئة:



٣/٢ . مجلس إدارة الهيئة في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١

(بحسب الترتيب الوارد في قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٤ لسنة ٢٠١١)

السيد الدكتور / أشرف الشرقاوي	رئيس مجلس الإدارة
السيد الدكتور / عادل منير عبد الحميد	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / جمال محمد عبد العزيز نجم	نائب محافظ البنك المركزي - عضو
السيد الدكتور / حازم أحمد يس	عضو من ذوي الخبرة
السيد الدكتور / محمد فتحي صقر	عضو من ذوي الخبرة
السيد الأستاذ / سامي حسين خلاف	عضو من ذوي الخبرة
السيد الأستاذ / عبد الحميد محمد إبراهيم	عضو من ذوي الخبرة
السيد المستشار / محمد الدكتور	عضو من ذوي الخبرة

القسم الثالث

خطط وبرامج عمل الهيئة لعام ٢٠١١

القسم الثالث

خطط وبرامج عمل الهيئة لعام ٢٠١١

١/٣ . إنشاء بنية مؤسسية جديدة

١/١/٣ . تفعيل ميثاق شرف العاملين

اعتمد مجلس إدارة الهيئة - بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩ - ميثاق شرف العاملين بالهيئة ليصبح نافذاً اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٠، ويستهدف الميثاق المحافظة على مكانتهم المهنية وكرامتهم الوظيفية، والتحقق من التزامهم بأعلى مستويات الحياد وتجنب تعارض المصالح، كما يستهدف رفع مستوى أداء الهيئة والحفاظ على سمعتها كهيئة متميزة في خدماتها لكل المتعاملين معها والعاملين بها من إلزام الكافة بالقواعد والسلوكيات والأحكام والمبادئ التي يتضمنها هذا الميثاق. وقد تم خلال عام ٢٠١١ تفعيل الإلتزام بهذا الميثاق وتم إتخاذ مجموعة من الإجراءات تجاه أي مخالفات لميثاق الشرف.

٢/١/٣ . إقرار منع تعارض المصالح

وعملاً بمبدأ المحاسبة للذات، في بداية عهد جديد يكون فيه كل مسئول أياً كان موقعه أو درجته الوظيفية ليس بعيداً عن المساءلة والمحاسبة، فقد تم إعداد بعض القواعد الملزمة لجميع العاملين بالهيئة أياً كانت درجاتهم الوظيفية بما فيهم رئيس الهيئة ونائبه ومساعديه وأعضاء مجلس إدارتها لتجنب تعارض المصالح، مع التأكيد أن الوازع الأخلاقي هو الأساس في ضمان عدم استغلال العامل لموقعه وتجنب شبهة تعارض المصالح. وعلي ذلك، فقد تم توزيع نموذج إقرار منع تعارض المصالح على كل العاملين بالهيئة لاستيفاء هذا الإقرار والتوقيع عليه.

٣/١/٣ . تدعيم استقلالية الهيئة

برغم أن الهيئة العامة للرقابة المالية جهاز حكومي يتبع وبشكل جزئياً من الجهاز الإداري للدولة، إلا أن القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ قد نص على عدة ضوابط توفر للهيئة استقلاليتها في العمل التنفيذي، بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية وتوصيات منظمات الرقابة العالمية التي تتطلب أن يكون لجهات الرقابة المالية استقلالاً وظيفياً ومالياً.

وتطبيقاً لذلك، فقد نص قانون إنشاء الهيئة (القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩) على ما يلي:

- أن تكون قرارات مجلس إدارة الهيئة نهائية وغير خاضعة لاعتماد أو مراجعة أية جهة إدارية أعلى فيما يخص مباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون.
- أن يكون للهيئة موازنة مستقلة، ويكون لها حسابات خاصة تودع فيها مواردها، ويرحل رصيد هذه الحسابات من سنة إلى أخرى بحيث تكون مستقلة مالياً.

- أن يكون لمجلس إدارة الهيئة أن يعتمد الهيكل التنظيمي للهيئة واللوائح المالية والإدارية ولوائح شئون العاملين دون التقيد باللوائح والنظم المعمول بها في الهيئات العامة والحكومية.

وقد حرصت الهيئة منذ نشأتها على أن تؤكد مبدأ استقلالها وكذلك قيامها بواجبها الرقابي دون تداخل مع الجهات الخاضعة لرقابتها أو القيام بأنشطة يمكن أن تمثل تعارضاً للمصالح بينها وبين تلك الجهات، بما في ذلك الخروج من عضوية مجلس إدارة بورصة الأوراق المالية، وعضوية لجنتي العضوية والقيود بالبورصة، ومن رئاسة مجلس إدارة صندوق دعم التمويل العقاري، ومن عضوية اتحاد البورصات العربية.

٤/١/٣. تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الهيئة

١/٤/١/٣. أعمال خاصة بالبنية الأساسية للمعلومات ونقل البيانات

وتشمل ما يلي:

- زيادة سعة نقل البيانات بين مختلف مقرات الهيئة (القرية الذكية - عماد الدين - طلعت حرب - الجيزة)
- زيادة كفاءة وسرعة اتصال الهيئة بشبكة الإنترنت
- زيادة مستوى تأمين شبكات معلومات الهيئة، من خلال عدة وسائل، أهمها:
- استكمال أعمال توحيد النطاق domain (بعد دمج الهيئات الثلاث) إلى نطاق واحد وهو efsa.gov.eg
- بحيث يسهل تأمينه ومراقبته والسيطرة عليه.
- إضافة جهاز firewall.
- تعميم مضاد للفيروسات على جميع حاسبات الهيئة.
- إضافة حاسب خادم Threat Management Gateway (TMG) في كل فرع من فروع الهيئة، مما يدعم حماية الشبكة ويساعد أيضاً على تقنين استخدام الإنترنت وترشيده.

٢/٤/١/٣. أعمال خاصة بالبرامج ونظم المعلومات

وتتضمن ما يلي:

- إنشاء وتشغيل نظام معلومات لميكنة العمل بالإدارة المركزية للإلزام.
- تطوير وتحديث نظام المعلومات الخاص بالشئون القانونية.
- إنشاء وتشغيل نظام قاعدة بيانات بالجزءات للربط بين إدارتي الإلزام والشئون القانونية، ويختص بتسجيل بيانات الجزاءات الموقعة على الشركات، وتسهيل إصدار الشهادات.
- إنشاء وتشغيل نظام لمتابعة الأعمال بإدارة الحوكمة.
- إدخال تعديلات وإضافات على نظام التدفقات النقدية.
- إدخال تطويرات على برامج صندوق الضمان الحكومي.

- إنشاء وتشغيل نظام إدخال القوائم المالية للصناديق الخاصة.
- إنشاء وتركيب وتشغيل نظام لمتابعة الحضور والانصراف عن طريق البصمة.
- تطوير وتشغيل نظام قيد عقود التأجير التمويلي من خلال الإنترنت.

٥/١/٣. التنمية البشرية للعاملين وتعليم وتوعية المستثمر

١/٥/١/٣. التنمية البشرية للعاملين

يعد هدف تنمية الموارد البشرية من الأهداف الرئيسية للهيئة، نظراً لأهمية العامل البشري في تطوير الأسواق والحفاظ على استقرارها وفي الارتقاء بمستوى أداء العاملين. وفي هذا السياق، قامت الهيئة بإطلاق برنامج تدريب وتعيين كوادر رقابية جديدة لعدد من الخريجين الجدد الذين يتم اختيارهم سنوياً استناداً إلى عدد من المعايير التي تضعها الهيئة، ويتم الإعلان عن احتياجات الهيئة من تلك الكوادر الرقابية من خلال إعلان منشور في الصحف واسعة الانتشار. وانطلاقاً من الرغبة في تنمية الموارد البشرية في قطاع التأمين المصري، واصلت الهيئة دورها في الارتقاء بمهنة الوساطة - باعتبارها من أهم القنوات التسويقية - من خلال الدورات التدريبية التي تستهدف التأهيل العلمي من ناحية، وتنمية الوعي والالتزام بمجموعة قيم وأخلاقيات المهنة من ناحية أخرى.

وكذلك تم وضع خطة تدريبية شاملة للعاملين بالهيئة عن العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ وذلك بالتنسيق والتعاون مع المراكز البحثية بجامعة القاهرة، ومنها مركز البحوث و الدراسات التجارية - كلية التجارة، ومركز البحوث والاستشارات القانونية - كلية الحقوق، ومعهد الدراسات والبحوث الإحصائية، وكذلك معهد الخدمات المالية. وقد تم تنفيذ البرامج التدريبية التالية:

عدد الحاضرين	التاريخ	البرنامج
٢٣	٦/١٩ - ٦/٢٣/٢٠١١	برنامج الجوانب النظرية والتطبيقية لمعايير المحاسبة المصرية
٧	٦/١٢ - ٦/١٦/٢٠١١	برنامج التحليل المالي و الإحصائي في شركات التأمين
٢٢	٦/١٢ - ٦/١٦/٢٠١١	برنامج التأجير التمويلي
٣٠	٦/١٩ - ٦/٢٣/٢٠١١	دورة ICDL الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر
٢١	١٢/٤ - ١٢/٨/٢٠١١	برنامج معايير المراجعة المصرية الخارجية
٢٥	١/٢٢ - ١/٢٩/٢٠١٢	برنامج مبادئ وأسس الرقابة على النشاط التأميني
٣	٢٦ - ٢٩/١٢/٢٠١١	المؤتمر السنوي السادس والأربعون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات

وبالإضافة للبرامج السابقة فقد استحدثت الهيئة خلال عام ٢٠١١ إقامة ندوات لقيادات الهيئة لتعريف جميع العاملين بالهيئة بالمستجدات الدولية في المجالات الرقابية والتنظيمية للأسواق التي تخضع لرقابة الهيئة.

٢/٥/١/٣. توعية المستثمر

- ومن ناحية أخرى، تولي الهيئة اهتماماً شديداً بتوعية المستثمر لما لذلك من أثر على تحقيق نوع من الحماية الذاتية للعاملين. وقد قامت الهيئة خلال الفترة الماضية بعدد من المبادرات في هذا المجال، من بينها:
- تطوير موقع الهيئة المتخصص في توعية المستثمر، بما يشمل من معلومات ومواد تعليمية عن طبيعة الأسواق والأدوات والمؤسسات المالية، مع إمكانية تصفح الموقع من خلال أجهزة الهواتف المحمولة.
 - إصدار المطبوعات الإرشادية للمتعاملين في الأسواق، بما في ذلك المطبوعات المتعلقة بحماية المستثمرين والمتعاملين وتعريفهم بحقوقهم والتزاماتهم، وكذا بدور الهيئة في الرقابة على كل من الأنشطة المالية غير المصرفية.
 - دعم ورشة العمل المخصصة للتداول والنقاش مع السادة القضاة في المحاكم الاقتصادية وأعضاء النيابة العامة حول وسائل الرقابة الحديثة في سوق المال (خلال يونيو ٢٠١١).
 - دعم أنشطة الجامعات في مجالات نشر ثقافة البورصة بين الطلبة من خلال توزيع الكتيبات الإرشادية على الطلاب المشاركين في نماذج محاكاة البورصة التي تنظمها الجامعات المتخصصة، وكذلك إيفاد مسؤولي الهيئة لإلقاء المحاضرات.
 - نشر رسائل لتوعية وحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.
 - الرد الفوري على الاستفسارات الواردة من المستثمرين من خلال مركز الاتصال الخاص بتوعية المستثمر والموقع الإلكتروني لتوعية المستثمر والموقع الإلكتروني للهيئة.

٢/٣ . تطوير المناخ التشريعي للهيئة

يرصد هذا الجزء أهم التطورات على الساحة التشريعية والقانونية التي تقترحها الهيئة للتوافق مع المعايير الدولية بهدف الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

١/٢/٣ . تطوير المناخ التشريعي لسوق رأس المال

١/١/٢/٣ . تطوير وتنظيم قواعد وآليات تداول الأوراق المالية

أ. اعتماد المعايير الواجب توافرها في الأسهم التي تجري عليها عمليات الشراء بالهامش واقتراض الأوراق المالية

بغرض البيع، والتداول في ذات الجلسة

اعتمد مجلس إدارة الهيئة المعايير الواجب توافرها في الأسهم التي تجري عليها عمليات الشراء بالهامش واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، والتداول في ذات الجلسة ووفقاً لما نصت عليه المادة ٢٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وذلك في ضوء مقترحات البورصة بأن تكون الشركة المصدرة قد نشرت قوائمها المالية عن سنة مالية علي الأقل وألا يقل رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول خلال فترة الدراسة، وألا يقل عدد أيام التداول على السهم عن نسبة ٩٥٪ رأس المال السوقي للأسهم حرة التداول خلال فترة الدراسة، وعدد شركات السمسرة المتعاملة على أسهم الشركة عن نسبة ٦٥٪ من إجمالي عدد أيام التداول خلال فترة الدراسة، وعدد شركات السمسرة المتعاملة على السهم عن (٣٠) من عدد شركات السمسرة العاملة خلال فترة الدراسة، وألا يقل المتوسط اليومي لعدد المتعاملين على السهم عن (٣٠) متعاملاً يومياً خلال فترة الدراسة وألا يقل معدل الدوران للأسهم حرة التداول عن ٤٠٪ خلال فترة الدراسة. وتلتزم إدارة البورصة المصرية بمراجعة قائمة الشركات المسموح بالتعامل على أسهمها وفقاً للأنشطة والآليات المتخصصة سابق الإشارة إليها بصورة سنوية، على أن يتم الإعلان عن الشركات التي سيتم استبعادها قبل شهر من تاريخ الاستبعاد، كما تلتزم إدارة البورصة المصرية أيضاً بإخطار الهيئة بقائمة الشركات المسموح بالتعامل على أسهمها وفقاً للأنشطة والآليات المتخصصة سابق الإشارة إليها، وكذا أي تعديل بالاستبعاد أو الإضافة طرأ على هذه القائمة. وعلى البورصة المصرية الإعلان عن المعايير المعتمدة من الهيئة على شاشات التداول بها، وكذا نشرها على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.

ب. تنظيم آلية تداول الأسهم في ذات الجلسة

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرارين رقمي (١٠٦) و (١٠٧) لسنة ٢٠١١ لتنظيم آلية تداول الأسهم في ذات الجلسة، ومن أهم ما ورد بالقرارين أن آلية تداول الأسهم في ذات الجلسة تقوم على ما يفيد إيداع مبلغ لا يقل عن ٢٥ في المائة من متوسط قيمة تعاملات الشركة لدى أحد بنوك المقاصة المعتمدة لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي ويحد أدنى مليون جنيه، وذلك تحت حساب تسوية معاملات الشركة النقدية وفقاً لهذه الآلية أو تقديم خطاب ضمان مصرفي لصالح شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي بذات القيمة، وتقديم تعهد من المسئول عن الإدارة الفعلية بشركة

السمسرة بالالتزام برفع قيمة المبلغ المودع منها لدى بنك المقاصة أو الصادر به خطاب الضمان في حالة رغبة الشركة في رفع حجم تعاملاتها بحيث تظل قيمة هذا المبلغ لا تقل عن ٢٥ في المائة في جميع الأحوال من متوسط قيمة التعاملات السنوية لهذه الشركة، و يجب ألا تزيد قيمة التعاملات اليومية للعميل الواحد عن ٢٠٠٠٠٠ / ١ (واحد على عشرين ألف) من عدد الأسهم المقيدة للشركة بجدول البورصة، ذلك مع مراعاة عملة التداول، بحيث تكون قيمة التعاملات اليومية لشركة السمسرة وفقاً لهذا النظام في حدود أربعة أمثال المبلغ المودع منها ببنك المقاصة أو المقدم به خطاب ضمان مصرفي لصالح شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي، بما يمكن كل شركة سمسرة من التعامل في حدود مبلغ التأمين ويقلل من الآثار السلبية التي كانت تنشأ من هذه الآلية.

ج. خفض التأمين اللازم إيداعه من قبل شركات السمسرة لمزاولة آلية "التداول خلال ذات الجلسة"

في إطار جهود الهيئة لتدعيم السيولة وتنشيط التداول في البورصة المصرية ودعم صناعة السمسرة في الأوراق المالية، تقرر خفض التأمين اللازم إيداعه من قبل شركات السمسرة لمزاولة آلية "التداول خلال ذات الجلسة" من خلال تقديم ما يفيد إيداع مبلغ مليون جنيه (بدلاً من خمسة ملايين جنيه) كحد أدنى لدى أحد بنوك المقاصة المعتمدة لدى شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي أو تقديم خطاب ضمان مصرفي لصالح شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي بذات القيمة، وذلك تحت حساب تسوية تعاملات الشركة النقدية وفقاً لهذه الآلية، بما أتاح الفرصة لمزاولة شركات جديدة لهذه الآلية في ظل مرونة الشرط الرقابي الموضوع وهو مبلغ التأمين وانخفاضه وتناسبه مع حجم التعاملات. مع ربط قيمة التداول بمبلغ التأمين بما لا يزيد عن أربع أضعاف.

٢/١/٢/٣. تطوير الأحكام المنظمة لقيود فروع التنفيذ والتسويق لشركات السمسرة في الأوراق المالية

أ. تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها شركات السمسرة لفتح فروع جديدة وتجديد قيدها في سجلات الهيئة

تخفيفاً للأعباء المالية التي تتحملها شركات السمسرة في الظروف الراهنة، أصدر مجلس إدارة الهيئة قراره رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بالإعفاء من أداء مقابل فحص ودراسة طلبات قيد الفروع الجديدة لشركات السمسرة في الأوراق المالية وتخفيض مقابل الخدمات السنوي لها لمدة عام اعتباراً من أول يناير ٢٠١١.

ب. تطوير متطلبات فتح الفروع الجديدة وقيدها في سجلات الهيئة

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم (٨٠) لسنة ٢٠١١ لتطوير متطلبات الوظائف المرخص بها لكل فئة من فئات الفروع وتيسير إجراءات قيد الفروع دون الإخلال بالمتطلبات الرقابية وحماية المستثمرين، كما نص القرار على أنه لا يجوز لشركات السمسرة في الأوراق المالية المرخص لها القيام بالتسويق أو تلقي الأوامر أو التنفيذ من خلال مقر أو أماكن أخرى بخلاف المركز الرئيسي للشركة إلا من بعد الحصول على موافقة مسبقة من الهيئة لقيد الفرع في السجل المعد لذلك بالهيئة، بناءً على طلب يقدم من الشركة مرفقاً به ما يفيد استيفائها للشروط

الواردة في هذا القرار، ويحظر على شركات السمسرة التعاقد مع وكالات لتسويق خدماتها بأي شكل من الأشكال، ويستثنى من ذلك التعاقدات التي تتم بغرض الدعاية بعد إخطار الهيئة بذلك. و ينشأ سجل خاص لدى الهيئة لقيد الفروع، ويكون لكل منها رقم مسلسل يرتبط برقم ترخيص شركة السمسرة، ويصدر بالموافقة على قيد الفرع أو غلقه أو نقله قراراً من رئيس الهيئة، وتصدر الهيئة قرارها بالموافقة أو الرفض على قيد الفروع بالسجل المعد لذلك طبقاً لاحتياجات السوق والتوزيع الجغرافي لتواجد النشاط وقدرة مقدم الطلب على مواجهة المخاطر المرتبطة بالتوسع وإدارتها. وعلى شركة السمسرة أن تلتزم بنظام الرقابة الداخلية بما يكفل التحقق من سلامة ممارسة النشاط وحماية حقوق العملاء. وقد تضمن القرار الشروط الواجب توافرها للقيّد في سجل الفروع والشروط التي يجب أن تلتزم بها شركات السمسرة التي تزاوّل نشاط التداول من خلال شبكة المعلومات الدولية (ON LINE TRADING).

٣/٢/١. تطوير القواعد الحاكمة لقيّد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل)

أ. وضع قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة بجداول البورصة

- أصدر مجلس إدارة الهيئة قراره رقم (٨١) لسنة ٢٠١١، وقد تضمنت القواعد ما يلي:
- ألا تقل نسبة الأسهم المطروحة عن ١٠٪ من إجمالي أسهم الشركة. ويقصد بالطرح في تطبيق هذه القواعد بيع أسهم الشركة بالبورصة بناءً على تقرير الإفصاح المنصوص عليه ببند ٢ من المادة ٤ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.
 - ألا تقل نسبة احتفاظ مؤسسي وأعضاء مجلس إدارة الشركة المطلوب قيدها عن ٢٥٪ من أسهم رأس مالها، وذلك لمدة لا تقل عن سنتين ماليتين من تاريخ الطرح المشار إليه بالبند السابق.
 - ألا يقل عدد المساهمين بالشركة عن ٢٥ مساهماً، ولا يقل عدد الأسهم المصدرة عن ١٠٠ ألف سهم.
 - أن تقدم الشركة طالبة القيد القوائم المالية لسنة مالية كاملة سابقة على طلب القيد على أن تكون هذه القوائم معدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتمت مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة.
 - ومع ذلك، يمكن للجنة القيد قبول أوراق الشركات التي لم تصدر قوائم مالية عن سنة مالية كاملة في حالة تقديم الشركة المصدرة خطط عمل لخمس سنوات قادمة تحدد فيها الأرباح المتوقعة على أن تكون هذه الخطط معتمدة من أحد المستشارين الماليين لدى الهيئة.
 - أن يكون رأس المال المصدر مدفوعاً بالكامل، وعلى أن تلتزم الشركة خلال خمس سنوات من تاريخ القيد بالتوسعات وزيادة رأس مالها المصدر والمدفوع بالكامل.
 - ألا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية سابقة على تاريخ القيد عن رأس المال المدفوع.
 - أن تتعاقد الشركة طالبة قيد أسهمها مع أحد الرعاة المعتمدين والمقيدين بالسجل المعد لذلك الغرض، ويكون الراعي مسؤولاً عن معاونة الشركة في مرحلة قيد أوراقها المالية، كما يتولى مسؤولية متابعة التزام الشركة بقواعد ومعايير القيد والإفصاح على أن يستمر الراعي لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ القيد يلتزم خلالها بإجراء التغطية البحثية للشركة التي يراها.

- أن يكون نشر تقارير الإفصاح والتقارير المالية والإعلانات الصادرة عن الشركة على شاشات التداول بالبورصة لمدة خمسة أيام عمل على الأقل قبل بدء التداول على أسهم الشركة الصغيرة والمتوسطة بالبورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبورصة. وتقوم البورصة بنشر القوائم المالية الدورية والسنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة وكذلك الإفصاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة عليها إن وجدت وكافة تقارير الإفصاح المشار إليها في قواعد القيد على الموقع الإلكتروني للبورصة في اليوم التالي لتسليمها ولمدة ثلاثة أيام عمل، على الأقل ويكون الإعلان عن تاريخ التوزيعات للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال شاشات التداول بالبورصة وعلى الموقع الإلكتروني للبورصة.

ب. نقل سجل الرعاة المعتمدين للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى البورصة

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (٨٣) لنقل سجل الرعاة المعتمدين للشركات الصغيرة والمتوسطة من الهيئة إلى البورصة ونقل كافة طلبات القيد والمستندات التي سبق تقديمها للهيئة اعتباراً من ٢٠١١/١١/١ مع التزام كل راعى بسداد كافة المستحقات الخاصة بقيدته للهيئة لعام ٢٠١١، على أن يتولى مجلس إدارة البورصة المصرية وضع قواعد تنظيم عمل الرعاة المعتمدين، وعلى الأخص وضع قواعد قيد الجهات الراغبة في تقديم خدمات الرعاة المعتمدين للشركات الصغيرة والمتوسطة، ووضع الضوابط التي تلتزم بها تلك الجهات أثناء أداء مهامها، وتحديد حالات الشطب من سجل الرعاة المعتمدين. وتبلغ قرارات مجلس إدارة البورصة المصرية المنظمة لقواعد عمل الرعاة للهيئة لاعتمادها.

ج. اعتماد قواعد التداول والتسوية والرقابة لأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة

اعتمدت الهيئة قواعد التداول والتسوية والرقابة لأسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة بجلسته رقم ٩ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣ (قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ٧٣٨ لسنة ٢٠١١). ومن أهم هذه القواعد أن يتم التداول على الأسهم المقيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال جلسة تداول مستمرة لمدة ساعة يومياً وبذات آليات التداول المعمول بها في السوق الرئيسي، وتكون الحدود السعرية المسموح بها خلال جلسة التداول ٥٪ صعوداً وهبوطاً، ويكون سعر الإقفال للسهم هو السعر محسوباً على أساس متوسط الأسعار مرجحاً به الكميات في نهاية يوم العمل، وبشرط ألا تقل الكميات عن ١٠٠ سهم ولا تقل هذه القيمة عن ٢٠ ألف جنيه مصري أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية لسهم كل شركة. ويتم تسوية العمليات التي تتم على الأسهم في اليوم الثاني بعد يوم التنفيذ (T+2). وتتولى إدارة البورصة وضع نظم الإشراف والرقابة على كافة التعاملات التي تتم على الأسهم المقيدة للشركات الصغيرة والمتوسطة مع عدم الإخلال بقواعد الإشراف والرقابة السارية على التعاملات بالبورصة المصرية.

د. تحديد تاريخ الالتزام بنشر القوائم المالية

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قرار مجلس إدارة رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٢٠١١ بإلزام الشركات المقيدة ببورصة النيل بمتطلبات وقواعد الإفصاح وتقديم القوائم المالية اعتباراً من تاريخ بدء التداول ببورصة النيل في ٢٠١٠/٦/٣، وذلك عن القوائم المالية اعتباراً من الفترة المنتهية ٢٠١٠/٦/٣ وما بعدها.

٤/١/٢/٣. تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية المصرية

أ. إعداد نموذج تقرير الإفصاح بغرض الطرح

أعدت الهيئة نموذج تقرير الإفصاح بغرض الطرح المشار إليه في المادة (٤) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية على سبيل الاسترشاد بما يتضمنه من الحد الأدنى من البيانات واجب الإفصاح عنها من خلال كل شركة مقيدة بالبورصة سواء في السوق الرئيسي أو في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة قبل طرح أسهمها للبيع بالبورصة استكمالاً لشروط القيد. وقد تم إخطار البورصة بالنموذج وبإمكانية طلب نشر أي مرفقات معه بما يحقق الإفصاح المرتبط بطرح أسهم للبيع.

ب. تيسير إجراءات قيد أسهم الشركات بالبورصة وتوحيد الجهة التي تتولى عمليات قيد وطرح الأسهم بالبورصة

تيسيراً لإجراءات قيد أسهم الشركات بالبورصة، وافق مجلس إدارة الهيئة على تعديل المادتين (٤، ٩، ٢٩) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. وتتناول التعديلات الخاصة بالمادة ٤، ٩ تيسير إجراءات قيد أسهم الشركات بالبورصة وتوحيد الجهة التي تتولى عمليات قيد وطرح الأسهم بالبورصة، وذلك باستحداث نشر تقرير إفصاح بغرض الطرح قبل قيام الشركة بتنفيذ عملية الطرح بالبورصة لنسبة الـ ١٠٪ بشرط الإفصاح قبل نشر هذا التقرير عن خطة الطرح، باعتبار أن الطرح بالبورصة يتم من خلال السوق المفتوح على شركة مقيدة بالبورصة. ويؤكد هذا التعديل ضرورة توافر ٥٪ من الأسهم حرة التداول بما يساعد على توافر السيولة للأوراق التي يتم قيدها.

ج. تعديل ضوابط التعامل في أسهم الخزينة

لمواجهة الممارسات غير السليمة من بعض الشركات، جاء تعديل المادة ٢٩ من قواعد القيد في ضوء ما رصدته الهيئة من التعاملات التي تمت على أسهم الخزينة، واتجاه العديد من الشركات الإعلان عن الشراء لأسهم الخزينة دون القيام بالتنفيذ اعتماداً على أن سعر الشراء يكون غير معلن، وأن الشراء يتم من السوق المفتوح. ويهدف هذا التعديل إلى إلزام جميع الشركات المقيدة عند تنفيذ أمر شراء لأسهم خزينة بأن يتم ذلك في صورة أمر شراء مبيئاً به سعر الشراء ينفذ من خلال سوق العمليات الخاصة وليس السوق المفتوح بما يؤدي إلى الإفصاح لجميع المتعاملين عن بيانات طلب شراء الشركة لأسهمها سواء من ناحية الكمية أو السعر، كما أنه لا يمكن التراجع عن هذا الأمر طالما أن الإعلان عنه

بالبورصة قبل التنفيذ وفتح سوق العمليات الخاصة بالبورصة، كما يهدف هذا التعديل إلى إدراج مبررات شراء أسهم الخزينة في محضر مجلس الإدارة، وهو ما يحقق مزيداً من الإفصاح، وكذلك تحديد حد أقصى لشراء أسهم الخزينة وهو ١٠٪ من أسهم الشركة، ويتضمن كذلك تيسير عملية التصرف في أسهم الخزينة بالبيع بعد مضي فترة احتفاظ ثلاثة أشهر على الأقل حيث تكتفي الشركة باستصدار قرار مجلس إدارة للتصرف في أسهمها بدلاً من الجمعية العامة غير العادية.

٥/١/٢/٣. تنظيم عمليات قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

في إطار ما تقوم به الهيئة في مجالات تطوير وتيسير إجراءات إصدار خطابات عدم الممانعة على الأشخاص والجهات الراغبة في شراء أسهم في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية، أصدرت الهيئة الإجراءات المعدلة في هذا الشأن والتي شملت أن يتم تقديم طلبات نقل ملكية الأسهم في ملكية شركات السمسرة في الأوراق المالية وشركات الوساطة والسمسرة والتعامل في السندات وشركات إدارة المحافظ "غير المقيدة بالبورصة" من خلال الشركات مباشرة إلى الإدارة المختصة بالبورصة المصرية و أن تتولى الإدارة المختصة بالبورصة فحص الطلبات المقدمة للتحقق من توافر الشروط المتعلقة بصحة وسلامة إجراءات نقل ملكية الأسهم من الطرف البائع إلى الطرف المشتري، وتتولى مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية لاستصدار خطاب عدم الممانعة على الطرف المشتري على أن يتضمن خطاب البورصة بيانات شركة السمسرة محل التعامل وهيكل مساهميتها في تاريخه، وبيان عمليات نقل الملكية المطلوب تنفيذها وعلى أن يرفق بهذا الخطاب المستندات الدالة على توافر الخبرة المطلوبة في الطرف المشتري. ويسري ما سبق في الحالات التي يترتب عليها تملك نسبة ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأسمال الشركة، سواء للشخص الطبيعي أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية والأطراف المرتبطة به أو الشخص الاعتباري والأطراف المرتبطة به.

٦/١/٢/٣. تطوير وتيسير إجراءات منح التراخيص والموافقات للعاملين للعمل في شركات السمسرة في الأوراق المالية

أجرت الهيئة في هذا الصدد تعديلات بإجراءات قيد المنفذين لمباشرة عمليات التداول بصفقتهم ممثلين عن شركات السمسرة في الأوراق المالية، طبقاً للمادتين (٨٨)، (٨٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢. وقد شملت هذه التعديلات أن يتم تقديم طلبات قيد المنفذين مرفقاً بها مستندات ترشيح المنفذين من خلال شركات السمسرة في الأوراق المالية مباشرة إلى الإدارة المختصة بالبورصة المصرية و أن تتولى الإدارة فحص الطلبات المشار إليها والتحقق من اجتياز الدورات التدريبية المحددة في ذلك الشأن واستيفاء كافة الشروط والمتطلبات اللازمة للقيد في سجل قيد المنفذين بالبورصة المصرية وفق الإجراءات المتبعة لديها مع التزام الإدارة بإخطار الهيئة خلال أسبوع على الأكثر بأسماء السادة الذين تم قيدهم بسجل المنفذين بالبورصة. وقد قامت الهيئة بمخاطبة البورصة المصرية لإبلاغ شركات السمسرة الأعضاء بالبورصة بالإجراءات المعدلة، وكذا نشرها على شاشات البورصة المصرية، والعمل بها اعتباراً من اليوم التالي لنشرها.

٧/١/٢/٣. إنهاء العمل بالإجراء الاحترازي الخاص بالملاءة المالية لشركات السمسرة في الأوراق المالية

في إطار ما تقوم به الهيئة من دراسة سوق الأوراق المالية وتقييم مدى ملاءمة استمرار الإجراءات الاحترازية التي سبق أن أقرتها الهيئة وأعلنتها في تاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١ ليعمل بها من تاريخ عودة النشاط للبورصة المصرية، قررت الهيئة العامة للرقابة المالية إنهاء العمل بالإجراء الاحترازي، بشأن تخفيض الحد الأدنى لنسبة صافي رأس المال السائل لشركات السمسرة في الأوراق المالية فيما يتعلق بالملاءة المالية إلى ٥٪ من إجمالي التزاماتها بدلاً من ١٠٪، وذلك بنهاية يوم عمل الخميس الموافق ١٢ مايو ٢٠١١ على أن يتم العمل بقواعد الملاءة المالية الصادرة بالقرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، اعتباراً من الأحد الموافق ١٥ مايو ٢٠١١.

٨/١/٢/٣. بدء العمل لوضع الإطار القانوني لتداول حقوق الاكتتاب بالبورصة المصرية

تهدف الهيئة إلى توفير الإطار القانوني الذي يسمح بتداول حقوق الاكتتاب بالبورصة، بما يمكن قدامى المساهمين غير الراغبين في الاكتتاب في أسهم الزيادة، بالحصول على مقابل نقدي لحق الاكتتاب المقرر لهم. وفي سبيل توفير هذا الإطار القانوني في ضوء ما ورد بالمادة الثالثة من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية، من جواز قيد حقوق الاكتتاب بالبورصة وفقاً لقواعد التداول المعتمدة من الهيئة، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمخاطبة البورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي بهدف موافاتها بقرارات مجلس إدارة البورصة المنظمة لقواعد وإجراءات ونظم تداول حقوق الاكتتاب موضحاً بها كافة التفاصيل، وذلك للنظر في اعتمادها إعمالاً للمادة ١٠ من القرار الجمهوري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٩.

وكذلك قامت الهيئة بمخاطبة شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي للتنسيق مع إدارة البورصة وموافاة الهيئة بإجراءات إيداع وقيد حقوق الاكتتاب في أسهم زيادة المال وكذلك كيفية إلغائها في نهاية فترة الاكتتاب، وكذلك إجراءات التسوية والمقاصة لهذه الحقوق، وأيضاً الإجراءات المتعلقة بتنسيق شركة المقاصة مع بنوك تلقي الاكتتاب من حيث الربط الآلي اللحظي لإمكان تحديد من لديه الحق في الاكتتاب، وكذا الإجراءات المرتبطة بإصدار كشف حساب يميز لكل عميل موضحاً به رصيده من حقوق الاكتتاب. وطلبت الهيئة من شركة المقاصة تأكيد توافر كافة الإمكانيات الآلية اللازمة لإيداع وقيد وإلغاء حقوق الاكتتاب والقيام بعمليات التسوية والمقاصة لها.

٩/١/٢/٣. تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢١) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١١ بتمديد مهلة تقديم القوائم المالية عن كل من الفترة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٠ والفترة المنتهية في ٣١/٣/٢٠١١ لمدة شهر.

١٠/١/٢/٣. تطوير ضوابط مزاولة نشاط أمناء الحفظ الهيئة

تبين من خلال عمليات الفحص الدوري التي تتم على الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط أمناء الحفظ عدم احتفاظ أمناء الحفظ

بالبينات الأساسية للعملاء، للتعرف على ما إذا كان هؤلاء العملاء يتعاملون لحسابهم أم لصالح ملاك آخرين مستفيدين، فضلاً عن عدم الاحتفاظ بالعقود التي تم توقيعها مع العملاء، وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الإيداع والقيود المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ وكذلك مخالفة المادتين (٥٠، ٥٢) من اللائحة التنفيذية لذات القانون.

ولما كان عدم الالتزام بتطبيق الأحكام المقررة قد يلحق الضرر بالسوق والمتعاملين فيه، فقد صدر كتاب الهيئة الدوري بشأن ضوابط مزاولة نشاط أمناء الحفظ (كتاب دوري رقم ١ بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١) حيث أكدت الهيئة ضرورة التزام الجهات المعنية بمزاولة نشاط أمناء الحفظ من خلال ما يلي :

- ضرورة توفر سجل لكل عميل يتضمن بياناته الأساسية في حالة الشخص الطبيعي، أو بياناته وصفة من يمثله في التوقيع على الاتفاق وسند هذه الصفة في حالة الشخص الاعتباري.
- ضرورة الالتزام بوضع البيانات التي تمكن أمناء الحفظ من الحصول على البيانات الأساسية والتعرف على الهوية والأوضاع القانونية للعملاء المستفيدين الحقيقيين، وذلك في حالة كون العميل شخصاً اعتبارياً "يمثل غيره".
- الالتزام بإخطار العميل بكشف حساب تفصيلي مرة على الأقل كل شهر، على أن يتضمن هذا البيان كل العمليات التي تمت على حسابه.
- الالتزام بتحديث بيانات وملفات ونماذج العملاء فور إجراء أي تعديل عليها ومراجعتها بشكل دوري.

١١/١/٢/٣. وضع ضوابط إصدارات السندات على دفعات لمواجهة الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل

لمواجهة الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، أصدر مجلس إدارة الهيئة قرار رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ بضوابط إصدارات السندات على دفعات. وتتضمن تلك الضوابط أنه يجوز للأشخاص الاعتبارية - بعد أخذ موافقة السلطة المختصة بها بالاعتماد - طرح برنامج لإصدار سندات على دفعات لمواجهة الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل وفقاً لعدة شروط تتضمن ضرورة الحصول على موافقة الهيئة على نموذج الإخطار بإصدار لكل دفعة بحد أقصى سنة من تاريخ اعتماد الهيئة لخطة الإصدار الإجمالية، وألا يقل أجل استحقاق الإصدار عن ثلاثة عشرة شهراً، ولا يجوز استدعاء السند قبل مرور ستة أشهر من تاريخ إصداره، ويجوز استهلاكه دورياً بعد مرور ثلاثة أشهر من ذات التاريخ. وعلى الجهة المصدرة أن تفصح في نشرات الاكتتاب أو مذكرات الطرح عن كامل بيانات شهادة التصنيف الائتماني الدورية في جريدين يوميتين واسعتي الانتشار خلال سبعة أيام من تاريخ صدور تلك الشهادة إذا اشتملت على تغيير في درجة التصنيف الائتماني، كما تضمن القرار المستندات التي يلزم تقديمها مع إخطار الإصدار لكل دفعة - بالإضافة إلى المستندات الخاصة بإصدارات السندات المعمول بها حالياً.

١٢/١/٢/٣. زيادة الإفصاحات عن هياكل المساهمين في الشركات المقيدة بالبورصة

في ضوء أهمية زيادة الإفصاح عن هياكل المساهمين في الشركات المقيدة بالبورصة، تم إصدار نموذج إفصاح جديد للشركات المقيدة بموجب تعديل المادة (١٨) من قواعد القيد واستمرار القيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته. ويتضمن الإفصاح عن هيكل المساهمين الذين يملكون ٥٪ فأكثر،

ومساهمات أعضاء مجلس الإدارة، وهيكل المساهمين الإجمالي موضحًا به الأسهم حرة التداول وتفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة والتغييرات فى مجلس إدارة الشركة و آخر تشكيل لمجلس إدارة الشركة. ويتضمن النموذج الذي أقره مجلس إدارة الهيئة مزيدًا من الإفصاح عن هياكل الملكية عن تلك المعمول بها في الوقت الحالي بالبورصة، والتي لا توضح أسماء المساهمين بل يذكر إجماليات كل نوع من أنواع المساهمين.

١٣/١/٢/٣. تعديل التشريعات واللوائح لمزيد من استقرار السوق وحماية حقوق المتعاملين

أ. تعديل قرار إنشاء صندوق حماية المستثمر

صدر قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٥) لسنة ٢٠١١ ورقم ٤١٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧٦٤) لسنة ٢٠٠٤ الصادر بإنشاء صندوق حماية المتعاملين في الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية، وذلك بناءً على مقترحات الهيئة العامة للرقابة المالية بالتنسيق مع مجلس إدارة الصندوق. وأصبح يحق للصندوق القيام بتكوين محفظة أوراق مالية في حدود ١٠٪ من موارده، يتم من خلالها المساهمة في مواجهة الهبوط الحاد في أسعار الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، وذلك عن طريق شراء الأوراق المالية بالطريقة التي تحدث بعض التوازن بين العرض والطلب في السوق، وبما لا يخل بضرورة توافر السيولة المناسبة لدى الصندوق لمواجهة طلبات تعويض العملاء مع إمكانية تدخل الصندوق لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية في الظروف الاستثنائية الطارئة، وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق في حدود ٣٠٪ من الموارد المالية للصندوق، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية، وكذلك إمكانية تعويض عملاء أعضاء الصندوق بشراء ذات الأوراق المالية لهم بقيمة التعويض المستحق لهم من الصندوق، وذلك وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الصندوق، مع إمكانية قيام مجلس إدارة الصندوق بتخفيض نسب الاشتراكات الدورية لأعضائه بما يتيح تخفيض ما يسدده المستثمرون، وذلك في ضوء أوضاع السوق.

هذا وقد صدر القرار الوزاري بشأن تشكيل مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر (قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية رقم (٤٩٢) لسنة ٢٠١١) حيث كان قد انتهت مدة مجلس الإدارة السابق.

ب. تعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال

حرصاً من الهيئة العامة للرقابة المالية على استقرار أوضاع السوق، أصدر الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء قراراً بتعديل المادة (٢٩٥) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ بناءً على اقتراح الهيئة وذلك بغرض الحد من الاضطراب الذي قد يحدث في الأسواق مع إعادة التعامل إلى البورصة المصرية في ٢٣ مارس ٢٠١١، وكذلك الحد من الأثر السلبي على المتعاملين، وخاصة المتعاملين بنظام الشراء بالهامش، بالإضافة إلى تنشيط

الطلب في السوق. وقد تضمن القرار تعديل النسب الخاصة بشراء الأوراق المالية بالهامش، وذلك للحفاظ على كافة مصالح المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وخاصة المستثمرين وشركات الوساطة المالية.

١٤/١/٢/٣. القواعد والإجراءات المنظمة لإحالة أكثر من محفظة توريق واحدة إلى شركة التوريق

أصدر مجلس إدارة الهيئة شروطاً للترخيص لشركة التوريق بأن يحال إليها أكثر من محفظة توريق واحدة وقيام الشركات المساهمة من غير شركات التوريق بأكثر من إصدار لسندات التوريق (قرار رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ١٨/١٢/٢٠١١)، وتضمن القرار الشروط ما يلي:

- أن يكون رأس المال المصدر لشركة التوريق مدفوعاً بالكامل ولا يقل عن خمسة ملايين جنيه.
- ألا يقل صافي أصول شركة التوريق عن قيمة رأس المال المصدر والمدفوع.
- عدم إخلال أمين الحفظ الذي يتولى إدارة إصدارات سندات التوريق بأى من الالتزامات تجاه حملة سندات التوريق السابق إصدارها.
- أن يكون لدى شركة التوريق وعد من مالك محفظة الحقوق المالية بإحالة تلك الحقوق إلى شركة التوريق على أن يتضمن القيمة التقديرية للمحفظة المحالة، ويجب أن يكون ذلك الوعد ملزماً وسارياً لمدة ستة أشهر على الأقل.
- أن يكون لدى شركة التوريق خطة للإصدار الجديد موضحاً بها أسلوب الطرح (عام، خاص) ونوعية العائد (ثابت، متغير) وإجمالي قيمة الإصدار ومدته، وما إذا كان الإصدار مقسماً على شرائح من عدمه، وعدد تلك الشرائح في حالة وجودها والمدة الزمنية المتوقعة لكل شريحة.
- الوفاء بالتزامها بالإفصاح وفقاً للقوانين واللوائح والقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.
- قيام شركة التوريق بالوفاء بكامل التزاماتها تجاه الهيئة؛ وسداد الرسوم المقررة وفقاً للمادة رقم (١٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
- سداد قيمة التأمين الواجب إيداعه لدي الهيئة للترخيص للشركة بإحالة محفظة توريق جديدة لها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٢) لسنة ٢٠٠٨.
- على شركة التوريق أن ترفق بطلب الحصول على ترخيص بإصدار سندات توريق في مقابل محفظة توريق جديدة ما يلي:

- إقرار من أمين الحفظ لمحفظة التوريق القائمة وشهادة من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي تفيد الوفاء بجميع الالتزامات المالية للشركة والتزامات الإفصاح في مواعيدها المقررة وفقاً لشروط إصدار السندات القائمة.
- تعهد من الشركة موقفاً من العضو المنتدب والمدير المالي مقدماً إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بقيام الشركة بإمسك حسابات منفصلة لكل عملية توريق (قيمة السندات، سعر العائد، تاريخ الإصدار، تاريخ الاستحقاق، إسم محيل المحفظة، إسم أمين الحفظ، إسم الشركة القائمة على التحصيل).

- تعهد من الشركة التي تتولى التحصيل موقعاً من العضو المنتدب والمدير المالي ومقدمًا إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بقيام الشركة بفصل المبالغ المحصلة لكل محفظة توريق قائمة تقوم بتحصيلها ومحفظة التوريق المزمع حوالتها (قيمة المحفظة، تاريخ عقد خدمة التحصيل الموقع مع الشركة المصدرة للسندات، إسم الشركة المحيلة للمحفظة، إسم أمين الحفظ الذي تورد إليه المتحصلات)، والتعهد بعدم دمج هذه المبالغ مع بعضها البعض أو مع أموالها الخاصة.
- تعهد من أمين الحفظ موقعاً من الممثل القانوني ومقدمًا إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بأن يقوم أمين الحفظ بإمسك حسابات منفصلة لكل محفظة توريق مودعة لديه وفصل الأموال الخاصة بكل محفظة توريق قائمة ومحفظة التوريق المزمع إيداعها لديه (قيمة المحفظة، القيمة الاسمية للسندات، سعر العائد، تاريخ الإصدار، تاريخ الاستحقاق، تاريخ عقد أمين الحفظ مع الشركة المصدرة، إسم محيل المحفظة، إسم الشركة القائمة على التحصيل)، والتعهد بعدم الدمج بين هذه الأموال بعضها البعض أو مع أموال وأصول أمين الحفظ.
- الالتزام بتقديم شهادة تصنيف ائتماني لمحفظة التوريق التي تصدر السندات مقابلها لا تقل درجة عن المستوى الدال على القدرة على الوفاء بالالتزامات وفقاً للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.
- الإفصاح بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات للسندات المزمع إصدارها عن موقف السندات القائمة على أن يتضمن ذلك إسم محيل المحفظة، أمين الحفظ، الشركة القائمة على التحصيل، القيمة الاسمية للسندات، الرصيد الحالي للسندات، آخر تصنيف ائتماني، موقف سداد عائد وأصل السندات.
- ويشترط للترخيص للشركات المساهمة من غير شركات التوريق بالقيام بأكثر من إصدار لسندات توريق أن ترفق بطلب الحصول علي الترخيص تعهداً من الشركة موقعاً من العضو المنتدب والمدير المالي للشركة بإمسك حسابات مستقلة لكل إصدار من سندات التوريق مقابل إحدي محافظ الحقوق المالية المستقلة المملوكة للشركة.

١٥/١/٢/٣ . مراقبة حسابات صندوق حماية المستثمر

وافق مجلس الإدارة (قرار رقم (٩٣)) على أن يتولى مراقبة حسابات صندوق حماية المستثمر عن السنة المالية ٢٠١١ - ٢٠١٢:

- السيد/ محمد المعتز عبد المنعم
- السيد/ عبد المنعم عبد الحلیم سلام

٢/٢/٣ . تطوير المناخ التشريعي لنشاط التأمين

١/٢/٢/٣ . متابعة توفيق الأوضاع وفصل محافظ التأمينات

وافق مجلس إدارة الهيئة في قراره قرار رقم ٣٢ بتاريخ ٢٠١١/٥/١١ على الطلب المقدم من شركة مصر للتأمين بتحويل محفظة تأمينات الأشخاص بما لها من حقوق وما عليها من التزامات من شركة مصر للتأمين إلى شركة مصر لتأمينات الحياة، وذلك تنفيذاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية.

٢/٢/٢/٣ . الأسس والمبادئ الاكتوارية لتقدير الاحتياطي الحسابي للأنشطة التأمينية

وافق مجلس إدارة الهيئة في قراره رقم ٥٧ بتاريخ ٢٠١١/٧/١١ على الأسس والمبادئ الاكتوارية والإجراءات الخاصة بتقدير الاحتياطي الحسابي لنشاط تأمينات الأشخاص وعمليات رأس المال.

٣/٢/٣ . تطوير المناخ التشريعي لنشاط التمويل العقاري

صدر قرار المجلس رقم (٥٨) بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ بشأن الموافقة على تعديل المادة رقم (٣٥) من قانون التمويل العقاري رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١ بشأن تعديل نسبة الحد الأقصى لقسط التمويل العقاري لعدم ذوى الدخول المنخفضة، وتم إرسال هذا التعديل إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لاستصدار مرسوم بقانون هذا التعديل.

٤/٢/٣ . تطوير المناخ التشريعي لنشاط التأجير التمويلي

صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٥) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ على استبدال نص المادة الأولى من القرار رقم (١) لسنة ٢٠١١ بشأن ضوابط احتساب الحد الأقصى لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية لشركات التأجير التمويلي ليصبح النص كالتالي: "يجوز لشركات التأجير التمويلي إذا قدرت ذلك أن تمول بعض عملياتها من خلال عقد قرض ثلاثي الأطراف تبرمه مع أحد البنوك والمستأجر التمويلي، يقوم بمقتضاه البنك بإقراض الشركة بغرض تمويل المستأجر التمويلي على أن يقتصر دور الشركة على تحصيل الأجرة من المستأجر والقيام بدور وكيل الضمانات نيابة عن البنك، وأن يكون الملتزم النهائي بالسداد في مواجهة البنك هو المستأجر دون حق الرجوع على الشركة".

٥/٢/٣ . تطوير المناخ التشريعي لنشاط التخصيم

صدر قرار مجلس الإدارة رقم ١٠٠ بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦ بتعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضوابط التنظيمية والرقابية لنشاط التخصيم والذي يقضى بأن يكون من بين مؤسسي الشركة أو المساهمين فيها مؤسسة مالية أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من رأس المال المصدر، وأن يقتصر نشاط الشركة على التخصيم، ومع ذلك يجوز للمخضم إضافة أنشطة أخرى بعد الحصول على موافقة الهيئة. وفي هذه الحالة، يلتزم المخضم بأن يفرد لنشاط التخصيم حسابات مستقلة.

ويضاف إلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٠ المشار إليه مادة جديدة تنص على أنه يجوز للشركات الخاضعة لإشراف الهيئة إضافة نشاط التخصيم إلى أنشطتها بعد الحصول على موافقة الهيئة.

٦/٢/٣ . تشريعات وضوابط عامة

١/٦/٢/٣ . نقل تبعية مركز المديرين المصري إلى الهيئة وتفويض رئيس الهيئة في الإشراف عليه

أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء قرارًا بتاريخ ١٦/٦/٢٠١١ بتفويض السيد الدكتور أشرف الشرفاوي رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية للإشراف على مركز المديرين المصري. والجدير بالذكر أن مركز المديرين المصري تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٣ كأول مركز يختص بحوكمة الشركات في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعريف والترويج لمبادئها. ويهدف المركز إلى نشر وتحسين ممارسات جيدة لحوكمة الشركات في عديد من الشركات مثل: الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة في البورصة، والشركات المملوكة للأسر، والشركات المملوكة للدولة في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتستهدف أنشطة المركز المديرين التنفيذيين الرئيسيين والمساهمين وأصحاب المصالح. ويقوم بالإشراف على المركز مجلس أمناء يتكون من مجموعة من الخبراء في مجالي حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات، وأعضاء من مختلف الهيئات، بالإضافة إلى رؤساء مجالس إدارات كبريات الشركات المصرية والمؤسسات المالية. ويقدم المركز مجموعة متنوعة من الخدمات لمجتمع الأعمال في مصر والمنطقة، ومنها تنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية والبحوث والاستشارات في مجال حوكمة الشركات. وتم بعد ذلك نقل تبعية المركز بأصوله والتزاماته والعاملين فيه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية.

٣/٣. الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية

١/٣/٣. الرقابة على سوق المال

١/١/٣/٣. التفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

في إطار دور الهيئة الرقابي في التحقق من مدى التزام الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية في الالتزام بمدى تطبيق أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ سوق رأس المال بمصر ومدى التزام الشركات في تحقيق العدل وعدم وجود ممارسات خاطئة تمارسها الشركات، فقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع خطة سنوية للتفتيش على هذه الشركات حيث يتم عمل جدول زمني يشمل جميع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية لقيام الهيئة بالتفتيش الدوري عليها، وكذلك قيام الهيئة بالتفتيش المفاجئ الناجم عن الشكاوى الواردة من المتعاملين أو أي مذكرات تصل من جهات أمنية للتحقق من الشكاوى الواردة إليها.

وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠١١ بعدد ٢٥٢ تفتيشاً (دورياً ومفاجئاً)، مقابل ١٦٤ تفتيشاً (دورياً ومفاجئاً) خلال عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة قدرها ٥٤٪، حيث قامت بإجراء عدد ٤٥ تفتيشاً دورياً خلال عام ٢٠١١، مقابل ٥٩ تفتيشاً خلال عام ٢٠١٠، بنسبة انخفاض ٢٤٪. وبالنسبة للتفتيش المفاجئ، فقد تم إجراء ٢٠٧ تفتيشاً خلال عام ٢٠١١، مقابل ١٠٥ تفتيشاً خلال عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة قدرها ٩٧٪.

بيان مقارنة بالتفتيش على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٠

البيان	العدد في ٢٠١١	العدد في ٢٠١٠	نسبة التغير %
التفتيش الدوري	٤٥	٥٩	-٢٤
التفتيش المفاجئ	٢٠٧	١٠٥	٩٧
الإجمالي	٢٥٢	١٦٤	٥٤

٢/١/٣/٣. الرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية

أعدت الإدارة المختصة بالرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية عدداً من التقارير الرقابية بما يرد إليها من إدارة البورصة المصرية أو ما اشتبته في وجود مخالفات لأنظمة التداول والقواعد المنظمة له ومخالفات التشريعات واللوائح في هذا الشأن، ويجري ذلك بالتنسيق الكامل بين الإدارة المختصة بالرقابة على التداول بسوق الأوراق المالية والإدارة المختصة بالتفتيش على الشركات العاملة بالأوراق المالية لمتابعة دراسة وفحص تلك المخالفات، وكذلك لإنخاذ الإجراءات اللازمة في تحريك الدعاوى الجنائية في حالة ثبوت المخالفات.

٣/١/٣/٣. الرقابة على الإفصاح المالي

تلتزم الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بتقديم قوائمها المالية السنوية للهيئة بمجرد اعتمادها من مجلس إدارة الشركة ومراجعتها من قبل مراقب الحسابات المستقل المكلف بمراجعة حسابات هذه الشركات، كما يتعين على هذه الشركات الإفصاح عن أية معلومات أخرى جوهرية.

وقد واجهت الهيئة مهمة التأكد من جودة التقارير والقوائم المالية بصورة جدية، حيث وجدت الهيئة أن جودة هذه القوائم المالية ومدى تعبيرها العادل عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة يعتمد على مقومات ومتطلبات معينة تتلخص فيما يلي:

١. أن تلتزم الشركة بإعداد تلك القوائم وفقاً لمعايير محاسبية مناسبة يتم استخدامها في إعداد القوائم المالية لجميع الشركات حتى لا تكون المقارنة بين القوائم المالية للشركات المختلفة انعكاساً لاختلاف المعايير المطبقة في كل شركة من هذه الشركات، وإنما تعكس المراكز المالية والأداء المالي لكل شركة من الشركات محل المقارنة طالما أن جميع الشركات قد اعتمدت في إعداد قوائمها المالية على معايير المحاسبة المصرية واجبة التطبيق.

٢. أن يتم مراجعة القوائم المالية لهذه الشركات بمعرفة مراقب حسابات مستقل تتوافر فيه الخبرة والكفاءة المهنية المناسبة والاستقلالية التي تمكنه من أداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، ويصدر تقريره عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالي والأداء المالي للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لأحكام القوانين واللوائح المصرية. ولكي تساهم الهيئة من جانبها في ضمان جودة التقارير والقوائم المالية، فقد عملت الهيئة على :-

أ. المساهمة الفعالة في إصدار معايير المحاسبة المصرية التي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية، فيما عدا بعض الاختلافات لأحكام قانونية واجتماعية وبيئية. وعملت الهيئة على إلزام الشركات الخاضعة لرقابتها بإعداد قوائمها المالية وفقاً لهذه المعايير المصرية. ويقوم القطاع المختص بالهيئة بمهام التأكد من أن القوائم المالية لكل شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة قد أعدت وفقاً لهذه المعايير. وعندما تكتشف أي مخالفات في هذا الصدد، يقوم القطاع بإلزام الشركة بتعديل القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وإعادة نشر هذه القوائم.

ب. إعداد سجل خاص لمراقبي الحسابات الذين يسمح لهم بمراقبة حسابات ومراجعة القوائم المالية لأي شركة من الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة. وقد صدر قرار مجلس إدارة الهيئة محددًا ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة.

ج. تفعيل وحدة لرقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة، تهدف إلى التحقق من الالتزام بمعايير الجودة المهنية والقرارات والنظم ذات الصلة والتأكد من أن مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل يؤدون مهامهم وفقاً لمعايير المراجعة وللقواعد الأخلاقية والمهنية السارية. هذا ومن أجل تحقيق الفعالية المطلوبة لهذه الوحدة، فقد تم تشكيل مجلس للوحدة برئاسة رئيس الهيئة، وتم تعيين مدير تنفيذي متفرغ للوحدة يكون نائباً لرئيس المجلس وعضوية خمسة أعضاء آخرين ممثلين لكل من الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، بالإضافة إلى أحد أساتذة المحاسبة والمراجعة بإحدى الجامعات المصرية من غير مزاوي المهنة الحرة وممثلاً عن المستثمرين. ويلاحظ أن جميع أعضاء المجلس يتمتعون بالخبرة المطلوبة والحياد التام حيث أن جميعهم من غير المزاولين المهنة المحاسبة والمراجعة. ومن أجل التنسيق بين هذه الوحدة وهذا المجلس وبين مزاوي

مهنة المحاسبة والمراجعة، فقد تضمن قرار تأسيس الوحدة نصًا يطالب بأن يحضر اجتماعات المجلس

دون أن يكون له حق التصويت خمسة أعضاء مزاولين للعمل المهني، وهم:

- رئيس شعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة و المراجعة بنقابة التجاريين.
- رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية.
- رئيس المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين.
- ممثل عن جمعية الأوراق المالية.
- ممثل عن الإتحاد المصري للتأمين.

٤/١/٣/٣. تأسيس و ترخيص الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

ارتفع عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والموافقة على ترخيصها حتى نهاية عام ٢٠١١ والموزعة على ١٧ نشاطاً إلى ٧١٤ ترخيصاً مقابل ٦٧٨ ترخيصاً حتى نهاية عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٣٨ ترخيصاً وبنسبة نمو قدرها ٥,٥٪.

وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في تسعة أنشطة، حيث تركزت الزيادة في الترخيص في نشاطين فقط بنسبة ٥٠٪ من إجمالي عدد التراخيص الممنوحة للشركات، وهما نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس الأموال بعدد ١٠ ترخيص، ونشاط صناديق الاستثمار بعدد ٨ صناديق والتي تمثل تدفقات نقدية جديدة يتم ضخها في سوق الأوراق المالية.

التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية تراكمياً حتى ٣١-١٢-٢٠١١

م	النشاط المرخص به	عدد التراخيص حتى ٢٠١٠-١٢-٣١	عدد التراخيص حتى ٢٠١١-١٢-٣١	صافي التغير
١	السمسرة في الأوراق المالية	١٤٨	١٤٩	١
٢	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية	١٦٧	١٧٧	١٠
٣	صناديق الاستثمار*	٨٠	٨٨	٨
٤	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	٦٧	٦٩	٢
٥	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	٤٣	٤٧	٤
٦	أمين الحفظ	٣٨	٤٠	٢
٧	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	٤٥	٤٩	٤
٨	إدارة صناديق الاستثمار	٤٣	٤٧	٤
٩	رأس المال المخاطر	١٨	١٨	٠
١٠	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	٧	٧	٠
١١	التوريق	٦	٦	٠
١٢	نشر المعلومات عن الأوراق المالية	٥	٥	٠
١٣	صناديق الاستثمار المباشرة	٤	٥	١
١٤	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	٣	٣	٠
١٥	تقييم وتحليل الأوراق المالية	١	١	٠
١٦	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	١	١	٠
١٧	التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية	٢	٢	٠
	الإجمالي	٦٧٨	٧١٤	٣٨

* تشمل صناديق الاستثمار الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وكذلك الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين.

ومن الجدير بالذكر، انه مازالت أنشطة السمسرة في الأوراق المالية، والاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس الأموال، وصناديق الاستثمار هي الأنشطة الأكثر استحواداً على التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال سوق الأوراق المالية. ومن ناحية أخرى، مازال سوق الأوراق المالية يتصف بقلّة عدد التراخيص الممنوحة للشركات العاملة في مجال التعامل والوساطة والسمسرة في السندات وفي مجال نشر المعلومات عن الأوراق المالية، وكذا مجال تقييم وتحليل الأوراق المالية.

٥/١/٣/٣. الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧

خلال عام ٢٠١١، وصل العدد الإجمالي للذين اجتازوا الاختبارات للمتقدمين لشغل الوظائف (وعددهم ١١ وظيفة والمحددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية) إلى ٣٤٧ فرداً، مقابل ٤٣٧ فرداً خلال عام ٢٠١٠، وبنسبة انخفاض قدرها ٢١٪. وقد استحوذت وظيفة مديرو الحساب على النسبة الأكبر حيث وصل عددهم في عام ٢٠١١ إلى ١١٠ فرداً، مقابل ٨١ فرداً خلال عام ٢٠١٠، بنسبة ٦٦٪ من إجمالي عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال عام ٢٠١١، كما بلغ عدد المراقبين الماليين ٢٤ فرداً خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٣٢٪ من إجمالي عدد الذين اجتازوا الاختبارات خلال العام.

التراخيص الممنوحة للأشخاص لممارسة الوظائف في شركات سوق الأوراق المالية تراكمياً حتى نهاية ٢٠١١

م	الوظائف	العدد في ٢٠١٠	العدد في ٢٠١١
١	الأعضاء المنتدبون	٥٢	٣٦
٢	مديرو الفروع	٦٢	٥٣
٣	مراقب داخلي	١٠	٢٤
٤	المراقب الداخلي ومستول مكافحة غسل الأموال	٣٨	٢٤
٥	مدير عمليات المكتب الخلفي	٥٢	٢٠
٦	مدير مخاطر	٤٣	٢٤
٧	مراجع داخلي	٤٤	٢٥
٨	مدير مالي	٤٧	٢٢
٩	مدير حساب	٨١	١١٠
١٠	الباحث والمحلل المالي	٨	٩
١١	مستول مكافحة غسل الأموال	-	-
	الإجمالي	٤٣٧	٣٤٧

٦/١/٣/٣. الموافقة على ترخيص صناديق الاستثمار

تم خلال عام ٢٠١١ الموافقة على ترخيص تسعة صناديق استثمار (من بينهم صندوق استثمار مباشر)، بقيمة إجمالية قدرها ٥٢٥ مليون جنيه، مقابل الترخيص لأثنا عشر صندوق استثمار خلال عام ٢٠١٠ بقيمة إجمالية قدرها ١١٦٠ مليون جنيه، وبنسبة انخفاض ٥٥٪. يرجع هذا الانخفاض في عام ٢٠١١ بصورة رئيسية نتيجة عدم الترخيص لأي من صناديق الاستثمار النقدية في عام ٢٠١١ مقارنة بثلاثة صناديق بإجمالي حجم ٣٥٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠، أيضاً عدم الترخيص لأي من الصناديق المغلقة للشركات في عام ٢٠١١ مقابل صندوق بحجم ٢٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠١٠.

من ناحية أخرى، تم خلال عام ٢٠١١ الموافقة لصندوقى استثمار في شكل شركة مساهمة بقيمة إجمالية ٧٥ مليون جنيهه مقابل الترخيص لعدد ثلاثة صناديق خلال عام ٢٠١٠ بقيمة إجمالية ٢٦٠ مليون جنيهه، كما تم الموافقة على الترخيص لستة صناديق استثمار للبنوك وشركات التأمين والمتمثلة في صناديق (أسهم - متوازن - أدوات دخل ثابت - حماية رأس المال) خلال عام ٢٠١١، مقابل سبعة صناديق خلال عام ٢٠١٠.

صناديق الاستثمار التي تمت الموافقة على ترخيصها خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

م	اسم الصندوق	عدد الصناديق		حجم الصناديق (بالمليون جنيه)		نسبة التغير %
		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	
أولاً: صناديق التي تؤسس في شكل شركة مساهمة						
١	صناديق الأسهم المفتوحة	٢	٢	٦٠	٧٥	٢٥
٢	الصناديق المغلقة	١	٠	٢٠٠	٠	١٠٠-
ثانياً : صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين						
١	صناديق استثمار نقدية	٣	٠	٣٥٠	٠	١٠٠-
٢	صناديق استثمار الأسهم	٣	٢	١٥٠	١٢٥	١٧-
٣	صناديق استثمار متوازنة	٠	١	٠	٥٠	١٠٠
٤	صناديق دخل ثابت	٢	٤	٢٠٠	٢٧٥	٣٨
٥	صندوق حماية رأس المال	١	٠	٢٠٠	٠	١٠٠-
الإجمالي السنوي		١٢	٩	١١٦٠	٥٢٥	٥٥ - %

٧/١/٣/٣. عروض الشراء

تم خلال عام ٢٠١١ الموافقة على أربعة عروض شراء، مقابل الموافقة على تسعة عروض شراء خلال عام ٢٠١٠، كما تم الموافقة خلال عام ٢٠١١ على عدم نشر إعلان لعرض شراء وحيد مقابل تسعة موافقات على عدم النشر خلال عام ٢٠١٠ بنسبة انخفاض بلغت ٨٩٪.

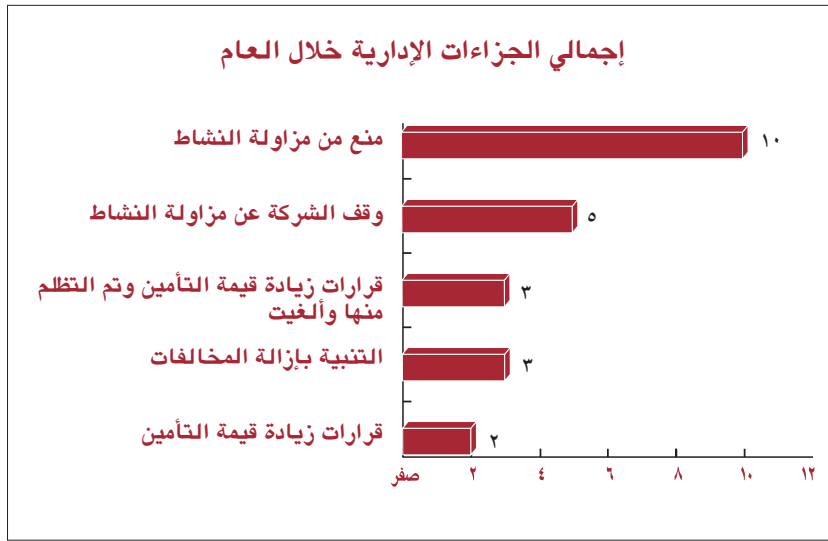
موافقات عروض الشراء والاستثناءات خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

البيان	العدد في ٢٠١٠	العدد في ٢٠١١	مقدار التغير	نسبة التغير %
إعلان عروض الشراء	٩	٤	٥-	٥٦-
عدم نشر إعلان عروض الشراء	٩	١	٨-	٨٩-
الإجمالي	١٨	٥	١٣-	٧٢-%

٨/١/٣/٣. الجزاءات والتدابير الرقابية

خلال عام ٢٠١١، ارتفع عدد الجزاءات الإدارية ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بنسبة ١٨٨٪، ليصل إلى ٢٣ جزاءً، منهم عشرة جزاءات منع من مزاولة النشاط وفقاً للمادة رقم ٣٠ من قانون سنة ١٩٩٥.

العدد في ٢٠١١	العدد في ٢٠١٠	البيان
٢٣	٨	إجمالي عدد الجزاءات الإدارية



٢/٣/٣. الرقابة على نشاط التأمين

قامت الهيئة باتخاذ عديد من الإجراءات في سبيل الرقابة على الشركات العاملة في سوق التأمين، وتمثل أهمها فيما يلي:

١/٢/٣/٣. الإلزام بتقديم التقارير الاكتوارية في المواعيد المقررة

تم إلزام جميع الشركات التي تراول نشاط تأمين الممتلكات والمسئوليات بتقديم تقرير اكتواري بشأن تكوين المخصصات الفنية وتحليل الربحية والسابق إعماده في ١٦/٥/٢٠١٠ وتم إخطار الشركات به.

٢/٢/٣/٣. إنذار الشركات لإزالة المخالفات المنسوبة إليها

الفحص المكتبي: يشمل المراكز المالية السنوية والربع سنوية لشركات التأمين (٢٩ شركة) ولشركات الوساطة (٣٠ شركة) الفحص المفاجئ: يشمل منافذ التأمين الإجبارى بوحدات المرور المختلفة داخل وخارج القاهرة الفحص الميداني: يشمل ميزانيات عمومية وفقاً لأسلوب الرقابة على أساس الخطر، وكذا وفقاً لسلوك السوق، بالإضافة إلى أية موضوعات أخرى يتطلبها الفحص بالشركة (على سبيل المثال وثائق السفر - أعمال المتدربين)

عمليات فحص شركات التأمين خلال عامي ٢٠١٠، ٢٠١١		
٢٠١١	٢٠١٠	البيان
١٣٨	١٢٥	فحص (مكتبي)
٢٦	٢٦	فحص (ميداني)
٢٣	١٨	فحص مفاجيء (ميداني)
٤٥	٦	فحص شكوى (ميداني)
١٠٥	٨٣	دراسات ترتيبات إعادة التأمين

- تم إنذار شركة للتأمين لمخالفتها أحكام المادتين (٣٨) و (٣٩) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١، وإلزام الشركة باستيفاء النقص في الأموال المخصصة المقابلة لحقوق حملة الوثائق في موعد أقصاه ٢٠١١/٦/٣٠ (قرار رقم ٤١ بتاريخ ٢٠١١/٥/٣٠).
- تم إنذار عدد من شركات التأمين لمخالفتها أحكام المادة (٧٤) من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١، مع إلزام تلك الشركات بإزالة المخالفات المنسوبة إليها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغها بالإنذار (قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠١ لسنة ٢٠١١).
- تم إنذار شركتين للتأمين لمخالفتها أحكام المادة (٨٦) من قانون الإشراف والرقابة على التأمين. (قراري مجلس إدارة رقمي (٩٤) و (٩٥) لسنة ٢٠١١).

٣/٣/٣ . الرقابة على نشاط التمويل العقاري

قامت الهيئة باتخاذ عديد من الإجراءات في سبيل الرقابة على الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري، وتتمثل أهمها فيما يلي:

- منع شركتين للتمويل العقاري من مزاولة النشاط، وفقاً للمادة رقم (٤٢) من قانون سوق التمويل العقاري رقم ١٤٨ لعام ٢٠٠١، وذلك لعدم استكمال رأس المال المقرر وفقاً للمادة (٢٧) من قانون التمويل العقاري، علماً بأن الهيئة قد سبق لها إنذار الشركتين وإيقافهما من قبل (قراري مجلس إدارة الهيئة رقم (٦١) و (٦٢) لسنة ٢٠١١).
- وقف شركة للتمويل العقاري عن مزاولة النشاط لمدة ٩٠ يوماً وفقاً للمادة (٤٢) من قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ (قرار مجلس إدارة رقم (٨٤) لسنة ٢٠١١).

٤/٣. حماية حقوق المتعاملين

١/٤/٣. حماية المتعاملين في سوق رأس المال

١/١/٤/٣. الشكاوى الخاصة بنشاط سوق المال

بدأ عام ٢٠١١ برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٢٣٧ شكاوى من العام السابق، وخلال العام تلقت الهيئة عدد ٥٠٧ شكاوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وهو عدد أكثر من المتوسط نظراً للأحداث التي مرت بها البلاد من بداية العام. ليصل إجمالي عدد الشكاوى القائم خلال العام إلى ٧٤٤ شكاوى.

وقد تم الانتهاء من دراسة ٥٩٤ شكاوى خلال عام ٢٠١١، تم حفظ ٢٩٨ شكاوى منها لينخفض رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى ١٥٠ شكاوى بنهاية عام ٢٠١١.

إجمالي عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

العدد في ٢٠١١	البيان
٢٣٧	الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من العام السابق
٥٠٧	عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال العام
٧٤٤	إجمالي عدد الشكاوى
٥٩٤	عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال العام
١٥٠	الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية العام

وبتحليل الشكاوى خلال عام ٢٠١١، تلاحظ أنها كانت تتعلق بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامشي، والبيع الجبري لسداد المديونيات، والتعامل على الحساب من خلال الإنترنت.

٢/١/٤/٣. التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص

ينظم قانون سوق رأس المال السبل التي تكفل للمتعاملين فيه حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو الهيئة العامة للرقابة المالية. ويكون التظلم أمام لجان التظلمات التي تشكل بقرار من الوزير المختص.

وقد ورد إلى لجنة التظلمات بالهيئة خلال عام ٢٠١١ عدد ٣٠ تظلماً طعنًا على قرارات الهيئة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال)، مقابل عدد ٢٩ تظلمًا خلال عام ٢٠١٠، بنسبة زيادة ٣٪. ولقد تم تأييد قرار الهيئة ورفض التظلم المقدم في ١٩ حالة بنسبة ٦٣٪ من إجمالي عدد التظلمات.

٢/٤/٣ . حماية المتعاملين في نشاط التأمين

يوضح البيان التالي الشكاوى الخاصة بكلٍ من شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة في عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠، ويفيد ارتفاع عدد الشكاوى إجمالاً من ٧٢٩ شكوى في عام ٢٠١٠ إلى ٧٣٧ شكوى في عام ٢٠١١.

الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

٢٠١١	٢٠١٠	البيان
٥٥٧	٥٧٧	شكاوى شركات التأمين
١٨٠	١٥٢	شكاوى صناديق التأمين الخاصة
٧٣٧	٧٢٩	الإجمالي

وتوضح البيانات التالية الموقف التحليلي للشكاوى بحسب النشاط (شركات تأمين / صناديق تأمين خاصة)، وبحسب طبيعة التأمينات (أشخاص / ممتلكات) :

الشكاوى الخاصة بنشاط التأمين خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

٢٠١١					٢٠١٠					البيان
الإجمالي	حفظ لعدم الاختصاص	تحت الدراسة	حفظ بعدم أحقية العملاء	حفظ بأحقية العملاء	الإجمالي	حفظ لعدم الاختصاص	تحت الدراسة	حفظ بعدم أحقية العملاء	حفظ بأحقية العملاء	
٥٥٧	١٨	١٢١	٢٩٩	١١٩	٥٧٧	٤	٨٢	٢٦٣	٢٢٨	شكاوى شركات التأمين
١٨٠	٢٢	١٨	٧٤	٦٦	١٥٢	٨	١٨	٥٣	٧٣	شكاوى صناديق التأمين الخاصة
٧٣٧	٤٠	١٣٩	٣٧٣	١٨٥	٧٢٩	١٢	١٠٠	٣١٦	٣٠١	الإجمالي

توزيع شكاوى تأمينات الأشخاص خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

٢٠١١					٢٠١٠					فرع التأمين
الإجمالي	حفظ لعدم الاختصاص	تحت الدراسة	حفظ بعدم أحقية العملاء	حفظ بأحقية العملاء	الإجمالي	حفظ لعدم الاختصاص	تحت الدراسة	حفظ بعدم أحقية العملاء	حفظ بأحقية العملاء	
١١٤	٤	٣٤	٥٢	٢٤	٩٠	٠	٢٣	٤١	٢٦	الحياة

توزيع شكاوى تأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

٢٠١١					٢٠١٠					فرع التأمين
الإجمالي	حفظ لعدم الاختصاص	تحت الدراسة	حفظ بعدم أحقية العملاء	حفظ بأحقية العملاء	الإجمالي	حفظ لعدم الاختصاص	تحت الدراسة	حفظ بعدم أحقية العملاء	حفظ بأحقية العملاء	
١٣	١	٣	٧	٢	٦	٠	١	٣	٢	الحريق
١٢	٠	٥	٦	١	٩	٠	١	٨	٠	السطو
١	٠	٠	١	٠	٣	٠	٠	٣	٠	النقل البحري
٣	٠	١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	النقل البري
٤	٠	٣	١	٠	٨	٠	٣	٣	٢	أجسام السفن
٢٥	٣	٦	١١	٥	١٧	٠	٣	١٠	٤	الحوادث
١	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	١	١	الهندسي
١١٤	٤	٢٦	٤٩	٣٥	١٢٢	١	٢٤	٥٠	٤٧	السيارات الإجباري
٢٦٦	٤	٤٢	١٦٨	٥٢	٣١١	٣	٢٠	١٤٦	١٤٢	السيارات التكميلي
٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	البترو
٤	٢	٠	٢	٠	٨	٠	٠	٢	٦	الطبي
٤٤٣	١٥	٨٦	٢٤٧	٩٥	٤٨٧	٤	٥٢	٢٢٦	٢٠٥	الإجمالي

القسم الرابع

التعاون الدولي والإقليمي

القسم الرابع

التعاون الدولي والإقليمي

تعتبر تنمية العلاقات الدولية إحدى ركائز عمل الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق الاختصاصات المنوطة بها وفقاً لقرار إنشائها والتي تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات المناظرة والمنظمات الدولية ذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفي، وذلك بهدف تطوير وسائل ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت إدارة الهيئة لتحقيق ذلك عن طريق توقيع اتفاقيات تعاون ثنائي مع الهيئات المناظرة للاستفادة من خبراتها، فضلاً عن الانضمام للمنظمات الدولية والإقليمية ذات الثقل والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات وورش العمل التي من شأنها نقل الخبرات الدولية للعاملين في هذا المجال في السوق المصرية.

١/٤ . التعاون الثنائي

اهتمت إدارة الهيئة بتوقيع اتفاقيات تعاون ثنائي ومذكرات تفاهم تتيح بمقتضاها تبادل المعلومات الرقابية والخبرات العملية. وبلغ إجمالي عدد الاتفاقيات الموقعة السارية^(١) ستة وثلاثين اتفاقية، استحوذت الدول العربية على النصيب الأكبر منها، بنسبة واحد وستون بالمائة. وعلى مستوى المناطق، احتلت المنطقة الآسيوية المركز الأول بنسبة ٤٧٪، ثم المنطقة الأفريقية بنسبة ٢٥٪، وثلثها المنطقة الأوروبية بنسبة ٢٠٪، وجاءت الأمريكتان في المركز الأخير بنسبة ٨٪.

٢/٤ . التعاون متعدد الأطراف

انضمت الهيئة على مدار السنوات الماضية إلى عديد من المنظمات الدولية والتي تمثل تجمعات للعاملين في أسواق المال والتأمين والتمويل العقاري. والجدير بالذكر أيضاً أن الهيئة العامة للرقابة المالية - ممثلة في الهيئات السابقة المدمجة - تعد إحدى الهيئات المؤسسة والراعية لعدد من تلك المنظمات، خاصة العربية والأفريقية، منها ما يلي:-

(١) تتضمن الاتفاقيات الموقعة من قبل هيئتي سوق المال والرقابة على التأمين واللتان تم دمجهما تحت مسمى الهيئة الجديد

سنة العضوية	المنظمات والهيئات الدولية التي انضمت الهيئة لعضويتها	م
١٩٦٤	الاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين	١
٢٠٠٥	الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين	٢
٢٠٠٧	الاتحاد الدولي لمراقبي صناديق المعاشات والتأمين الخاصة	٣
١٩٦٤	الاتحاد العام العربي للتأمين	٤
٢٠٠٧	منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين	٥
١٩٧٢	منظمة التأمين الإفريقية	٦
٢٠٠٧	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	٧
٢٠٠٩	الشراكة المتوسطة لمراقبي أسواق المال	٨
٢٠٠٩	المنتدى العالمي لتعليم المستثمر	٩
٢٠٠٧	المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال	١٠
٢٠٠٨	الاتحاد الدولي للعقارات	١١
٢٠٠٩	المنتدى الدولي لجودة مراقبي الحسابات المستقلين	١٢

٣/٤. قبول مراقبي الحسابات المقيدون لدى الهيئة لمزاولة أنشطة مراجعة الحسابات بدول الاتحاد الأوروبي

اعتمدت المفوضية الأوروبية قرارها رقم ٢٠١١/٣٠ في ١٩ يناير ٢٠١١ الذي يقضي بإدراج اسم مصر في قائمة الدول التي يسمح لمراقبي الحسابات وشركات المراجعة فيها بمزاولة أنشطة مراجعة الحسابات بدول الاتحاد الأوروبي لفترة انتقالية دون الخضوع لرقابة الجهات الرقابية بهذه الدول أو الالتزام بالتسجيل لدى السلطات المختصة التابعة للجهات الرقابية بهذه الدول مع مراعاة تزويد تلك السلطات ببعض المعلومات لحماية المستثمرين في دول الاتحاد الأوروبي.

٤/٤. جهود الهيئة في عام ٢٠١١

خلال عام ٢٠١١، حدث تباطؤ ملحوظ في جهود الهيئة في مجال تنمية العلاقات الدولية، وذلك نظراً للأحداث التي صاحبت وتلت ثورة الخامس والعشرين من يناير، فقد اقتصر مشاركة الهيئة على عدد محدود من المحافل الدولية، فضلاً عن تأجيل خطط إدارة الهيئة الخاصة باستضافة مؤتمرات دولية وإقليمية. وعلى الرغم من تلك الظروف، فقد أوشكت الهيئة على الانتهاء من عملية التفاوض مع كل من سلطة دبي للخدمات المالية والهيئة الوطنية لسوق المال الأوكرانية، وذلك لتوقيع اتفاقيتين في مجال تبادل المعلومات والخبرات. ومن المنتظر التوقيع على الاتفاقيتين خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢.

القسم الخامس

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية لعام ٢٠١١

القسم الخامس

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية لعام ٢٠١١

١/٥ . مؤشرات أداء سوق المال :

١/١/٥ . مؤشرات أداء السوق الأولى (سوق الإصدار)

أثرت الظروف التي مرت بها البلاد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على أداء سوق الإصدار الأولي، حيث انخفض إجمالي قيمة الإصدارات خلال عام ٢٠١١ ليصل إلى ٤٤ مليار جنيه، في مقابل ١٠٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٠، بنقص قدره ٥٩٪، متأثراً بالانخفاض الحاد في إصدارات أسهم زيادة رأس المال و التي تقدر بـ ٣٧ مليار جنيه خلال العام، في مقابل ٧٧ مليار جنيه خلال العام السابق .

وكذلك تأثر سوق إصدار السندات بنوعيتها (توريق - شركات) حيث اقتصر على إصدار وحيد لسندات التوريق فقط بقيمة ٣٥٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١١، مقابل ١١ إصداراً للسندات بنوعيتها (توريق - شركات) بقيمة ١٤,٦٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠ .

بيان إجمالي بموافقات سوق الإصدار خلال عامي ٢٠١١/٢٠١٠				
البيان	٢٠١٠	٢٠١١	قيمة التغير	نسبة التغير %
قيمة إصدارات الأسهم الجديدة عند التأسيس (بالمليار جنيه)	١٢,٢	٧,٠	٥,٣-	٤٣-%
عدد إصدارات الأسهم الجديدة عند التأسيس	٢٢٠٩	١٧٦٥	٤٤٤-	٢٠-%
قيمة إصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال (بالمليار جنيه)	٧٦,٥	٣٦,٨	٤٠-	٥٢-%
عدد إصدارات أسهم جديدة لزيادة رأس المال	١٢٤٣	١١٤٨	٩٥-	٨-%
قيمة إصدارات السندات (بالمليار جنيه)	١٤,٦٦	٠,٣٥	١٤-	٩٨-%
عدد إصدارات السندات	١١	١	١٠-	٩١-%
إجمالي قيمة الإصدارات (بالمليار جنيه)	١٠٣,٤	٤٤,٢	٥٩,٢-	٥٧-%
إجمالي عدد الإصدارات	٣٤٦٣	٢٩١٤	٥٤٩-	١٦-%

٢/١/٥ . مؤشرات أداء السوق الثانوي

شهدت البورصة المصرية انخفاضاً ملحوظاً في أحجام التعاملات خلال عام ٢٠١١، حيث حققت قيمة تداول قدرها ١٤٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٢١ مليار جنيه خلال العام السابق عليه، أخذاً في الاعتبار توقف البورصة المصرية عن العمل بعد الثورة المصرية لمدة ٣٨ جلسة تداول. وكذلك حققت كمية التداول تراجعاً مائلاً لتصل إلى نحو ١٨,٥ مليار ورقة مالية خلال عام ٢٠١١ مقارنة بنحو ٣٣ مليار ورقة مالية العام السابق، وقد سجلت عدد العمليات نحو ٥,٦ مليون عملية خلال هذا العام مقارنة بنحو ١٠ ملايين عملية خلال عام ٢٠١٠ .

ويلاحظ أن أحجام التعاملات كانت في ارتفاع متزايد بعد الثورة وحتى شهر يونيو، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في ديسمبر ٢٠١١، والذي يعتبر من أدنى مستويات البورصة على مدار عدة سنوات.

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	قيمة التغير	نسبة التغير %
إجمالي قيمة التداول (بالمليار جنيه)	٣٢١	١٤٨	١٧٣-	٥٣,٩-%
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقة)	٣٣	١٨,٥	١٥-	٤٤,٧-%
عدد العمليات (بالمليون عملية)	١٠	٥,٦	٤,٦-	٤٥,٢-%
المتوسط اليومي لقيمة التداول (بالمليون جنيه)	١٣٠١	٧١٦	٥٨٥-	٤٤,٩-%
رأس المال السوقي (بالمليار جنيه) في ٣١-١٢	٤٨٨	٢٩٣,٦	١٩٤,٦-	٣٩,٩-%
مؤشر أسعار EGX30 (بالبنط) في ٣١-١٢	٧١٤٢	٣٦٢٢,٣٥	٣٥٢٠-	٤٩,٣-%

وتفصيلاً لما سبق، سجلت قيمة التداول في السوق الرئيسي (داخل المقصورة) نحو ١٣١ مليار جنيه خلال العام المنتهى مقارنة بنحو ٢٧٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠، كما سجلت كمية التداول في السوق الرئيسي (داخل المقصورة) نحو ١٧ مليار ورقة مقارنة بنحو ٢٨ مليار ورقة خلال العام الماضي.

أما سوق خارج المقصورة، فشهد تراجعاً أكبر في التعاملات خلال عام ٢٠١١ حيث حقق قيمة تداول قدرها ١٧,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٨ مليار جنيه العام الماضي. ويرجع ذلك إلى انخفاض أحجام التعاملات في سوق الأوامر بخارج المقصورة إلى نحو ٤٦٣ مليون جنيه مقارنة بنحو ٥ مليارات جنيه العام الماضي، كما سجل سوق الصفقات قيمة تداول قدرها ١٧ مليار جنيه خلال ٢٠١١ مقارنة بنحو ٤٣ مليار جنيه خلال العام الماضي، كما انخفض رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في السوق الرئيسي ليصل إلى ٢٩٤ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١١ مقارنة بنحو ٤٨٨ مليار جنيه في نهاية العام السابق بتراجع قدره ٤٠٪ وبما يمثل حوالي ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهد عام ٢٠١١ تأثر تعاملات الأجانب بشكل كبير بالأحداث المتتابة التي عكست حالة سياسية غير مستقرة، حيث سجلت استثماراتهم صافي بيع بنحو ٤ مليارات جنيه وإن كانت المبيعات لا تمثل أكثر من نصف الاستثمارات التي دخلت السوق المصري خلال العام ٢٠١٠ (٨,٤ مليار جنيه). ومن ناحية أخرى، اتجه العرب إلى الشراء لينهوا العام بصافي شراء بلغ ١٩٤ مليون جنيه مقارنة بصافي بيع بحوالي ٩٩٧ مليون جنيه للعام السابق ٢٠١٠، وصافي بيع بنحو ٤ مليارات جنيه لعام ٢٠٠٩، وذلك بعد استبعاد الصفقات. ولقد استحوذ الأجانب على ٢٩٪ من إجمالي التعاملات بالسوق خلال العام الحالي حيث استحوذ المستثمرون الأجانب غير العرب على ٢٤٪ من إجمالي التعاملات بالبورصة بينما استحوذ العرب على ٥٪ من تعاملات السوق، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ومن الجدير بالذكر أن عام ٢٠١١ شهد دخول نحو ٣٦ ألف مستثمر جديد من جنسيات مختلفة رغم صعوبة الظروف التي مر بها الاقتصاد والبورصة المصرية خلال العام، وذلك مقارنة بنحو ٣٥ ألف مستثمر في العام السابق ٢٠١٠، كما تم تسجيل ١٤٥٠ مستثمر مؤسسي جديد منهم ٧٥٪ مؤسسات أجنبية وعربية.

إجمالي عدد المستثمرين الجدد المسجلين في البورصة خلال ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠						
المجموع		مؤسسات		أفراد		المستثمرين
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	
٣٣٥٠٢	٢٩١٨٧	٢٦٨	١١٦٨	٣٣٢٣٤	٢٨٠١٩	مصريون
٨٨٣	١٦٦٧	٩٣	١٥٩	٧٩٠	١٥٠٨	عرب
١٥٩٥	٣٩٠٩	١٠٨٩	٢٥٨١	٥٠٦	١٣٢٨	أجانب
٣٥٩٨٠	٣٤٧٦٣	١٤٥٠	٣٩١٠	٣٤٥٣٠	٣٠٨٥٥	الإجمالي

ولقد استحوذت المؤسسات خلال عام ٢٠١١ على النسبة الأكبر من قيمة التعاملات بالسوق حيث مثلت تعاملاتهم نحو ٥٩٪ من إجمالي تعاملات السوق مقارنة بنحو ٥٢٪ خلال العام السابق ٢٠١٠ بينما بلغت معاملات الأفراد خلال العام ٤١٪ مقارنة بنحو ٤٨٪ للعام السابق ٢٠١٠.

والتجهت المؤسسات للبيع حيث بلغت صافي مبيعاتهم نحو مليار جنيه خلال ٢٠١١ مقارنة بصافي شراء قدره ٣,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٠، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

ولقد شهد سوق السندات تراجعاً كبيراً خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام الماضي، متأثراً بالأحداث التي شهدتها البلاد بالإضافة إلى تخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية للمرة الرابعة خلال العام إلى B2. وقد انخفضت إجماليات التداول بنحو النصف تقريباً محققة قيمة تداول نحو ٣١ مليار جنيه مصري مقارنة بنحو ٦٣ مليار جنيه تم تحقيقها خلال العام السابق مسجلاً نسبة انخفاض ٤٧٪، كما بلغ حجم التداول للسندات نحو ٣٥ مليون سند مقابل ٦٦ مليون سند خلال العام الماضي. وقد مثلت السندات الحكومية التي يتم التداول عليها طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين غالبية قيمة وحجم التداول للسندات حيث استحوذت وحدها على ٩٩٪ من إجمالي قيمة التداول على السندات كما استحوذت على نحو ٨٦٪ من حجم التداول على السندات خلال العام الحالي. أما عن سندات الشركات، فقد شهدت هي الأخرى انخفاضاً كبيراً في قيمة وحجم التداول عن العام السابق لتسجل قيمة تداول ٢٢٧ مليون جنيه مقارنة بنحو ٥٦٢ مليون جنيه خلال العام الماضي، بينما بلغت كمية تداول نحو ١,٧ مليون سند مقابل ٥,٥ مليون سند في العام الماضي.

إجماليات التداول للسندات خلال عام ٢٠١١

بيان	قيمة التداول (بالمليون جنيه)	حجم التداول (بالألف)
سندات حكومية	٣٠٤٩٩	٣٣٤٤٥
سندات الخزنة	٤	٣٠٨١
سندات الخزنة (طبقاً لنظام المتعاملين الرئيسيين)	٣٠٤٩٥	٣٠٣٦٤
سندات شركات	٢٢٧	١٦٩١
إجمالي	٣٠٧٢٦	٣٥١٣٦

وفيما يخص صفقات الاستحواذ المنفذة خلال عام ٢٠١١، فقد بلغ عددها ثمان صفقات بقيمة ٤,٢ مليار جنيه مصري مقابل نفس العدد ولكن بقيمة ٣,١ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٠. وتأتي في مقدمة الصفقات التي تم تنفيذها خلال العام صفقة بيع ٩٨٪ من شركة أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية بقيمة ٢,٤ مليار جنيه تقريباً لشركة إلكتروليكس كونتر أكتينج أكتوبلاج، تليها صفقة بيع ٢٠٪ من أسهم الشركة المصرية لخدمات التلفزيون المحمول بقيمة ٨٦٦ مليون جنيه لشركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة في ضوء إعادة الهيكلة. هذا بالإضافة إلى بيع حوالي ٩٩٪ من شركة نماء للتنمية والاستثمار العقاري بقيمة ٦٦١ مليون جنيه لشركة رواسي للاستثمار العقاري، كما تم بيع حوالي ٩٧٪ من شركة بي تك للتجارة والتوزيع لشركة قافلة للتجارة والتوزيع بقيمة إجمالية بلغت ٢٢٥ مليون جنيه.

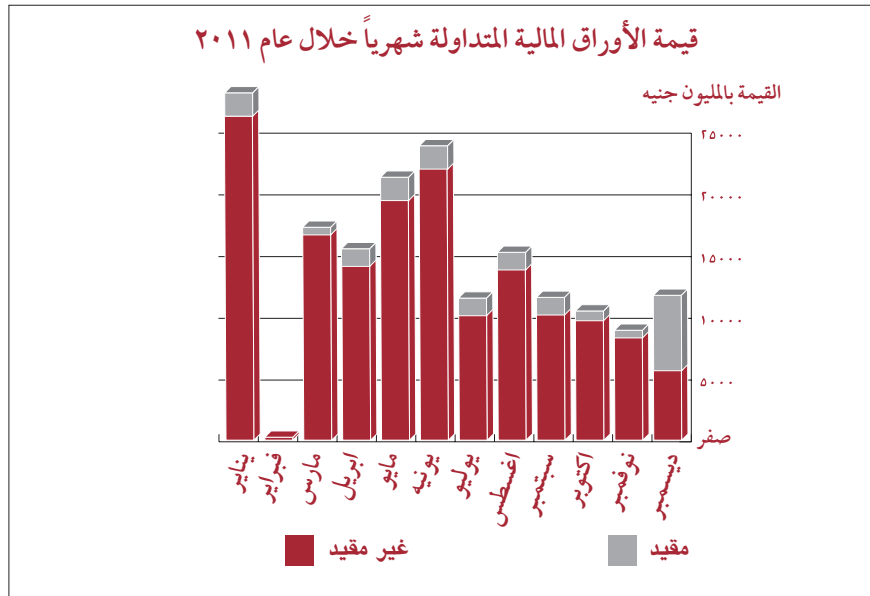
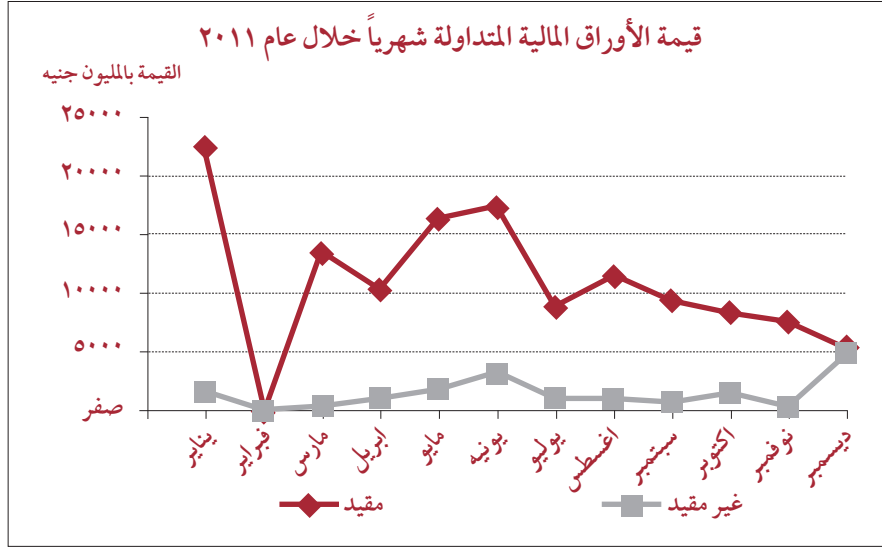
أهم صفقات الاستحواذ التي تمت من خلال البورصة في عام ٢٠١١

م	المشتري	الورقة المالية	الشهر	نسبة الإستحواذ %	القيمة مليون جم
١	رواسي للاستثمار العقاري	نماء للتنمية و الاستثمار العقاري	ديسمبر	٣٢,٦٠	٢١٦,٩٠
٢	قافلة للتجارة و التوزيع	بي تك للتجارة و التوزيع	نوفمبر، ديسمبر	٩٧,٠٣	٢٥٥,١٩
٣	أوراسكوم للاتصالات و الاعلام و التكنولوجيا القابضة	الشركة المصرية لخدمات التلفزيون المحمول	ديسمبر	٢٠,٠٠	٨٦٦,٠٠
٤	رواسي للاستثمار العقاري	نماء للتنمية و الاستثمار العقاري	نوفمبر	٦٦,٩٠	٤٤٤,٩٦
٥	إلكتروليكس كونتر أكتينج أكتوبلاج	أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية	سبتمبر	٩٨,٣٣	٢٣٩٨,٤٠
٦	مستثمرون أفراد	بيراميدر كابيتال لتداول الأوراق المالية	يناير	١٠,٠٠	٢,٠٠
٧	مجموعة من المستثمرين	بلتون المالية القابضة	يناير	٨٩,١٩	٦٤,٨٠

المصدر: تقرير البورصة المصرية السنوي عن عام ٢٠١١

وفيما يلي بعض مؤشرات البورصة الخاصة بحركة التداول ورأس المال السوقي والمؤشرات السعرية وقيم الإصدارات الجديدة:

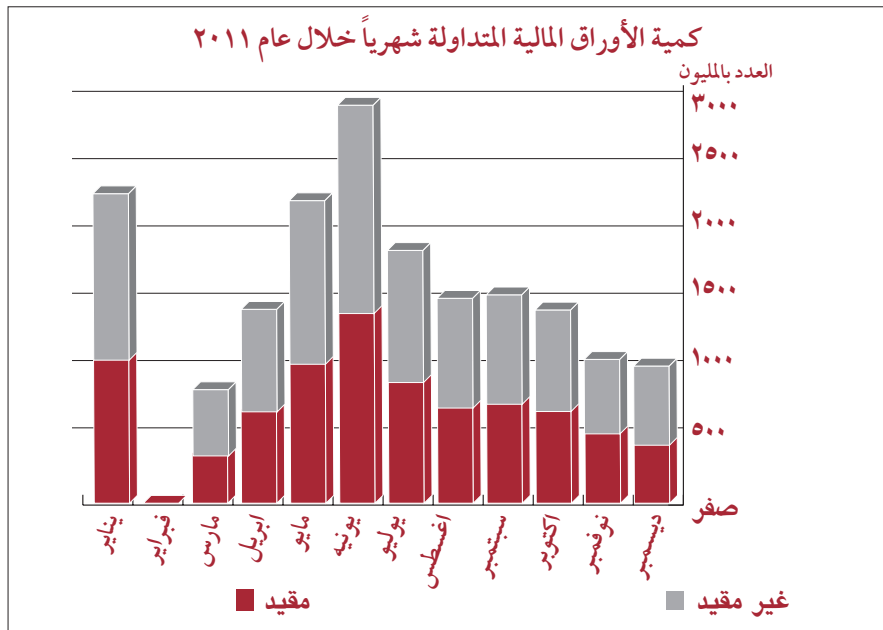
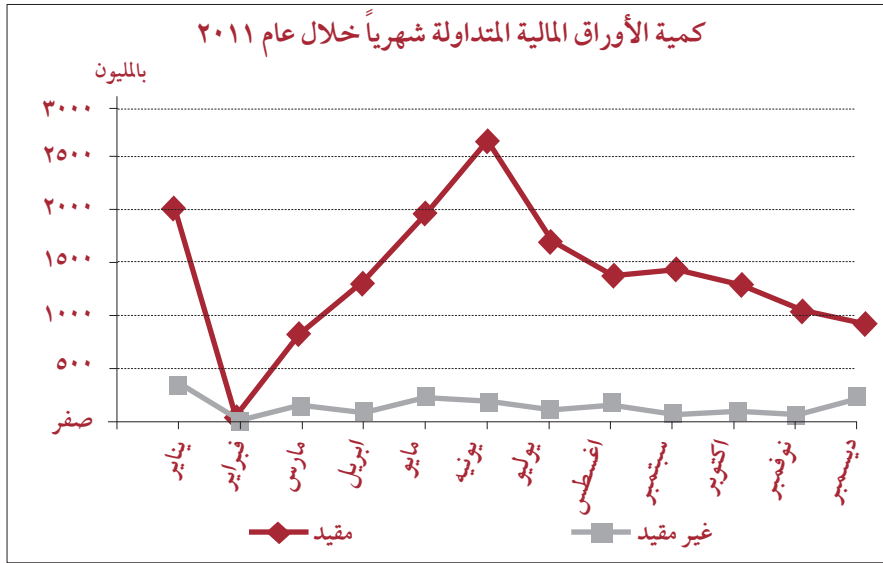
قيمة الأوراق المالية المتداولة شهرياً خلال عام ٢٠١١ (بالمليون جنيه مصري)



يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
٢٢٣١٩	-	١٣٣٨٩	١٠٣٣٦	١٦٣٥٦	١٧٤٠٠	٨٨٢٢	١١٤٥٦	٩٣٧٦	٨٣٨٨	٧٥٢٩	٥٣٧٦	مقيد
١٥٧٨	-	٤٠٣	١٠٩٠	١٨٣٦	٣١١١	١٠٦٦	١٠٢١	٧١٩	١٤٨٨	٣٣٢	٤٩١١	غير مقيد
٢٣٨٩٧	-	١٣٧٩٢	١١٤٢٦	١٨١٩٢	٢٠٥١١	٩٨٨٨	١٢٤٧٧	١٠٠٩٥	٩٨٧٦	٧٨٦١	١٠٢٨٧	إجمالي

(بالمليون جنيه مصري)

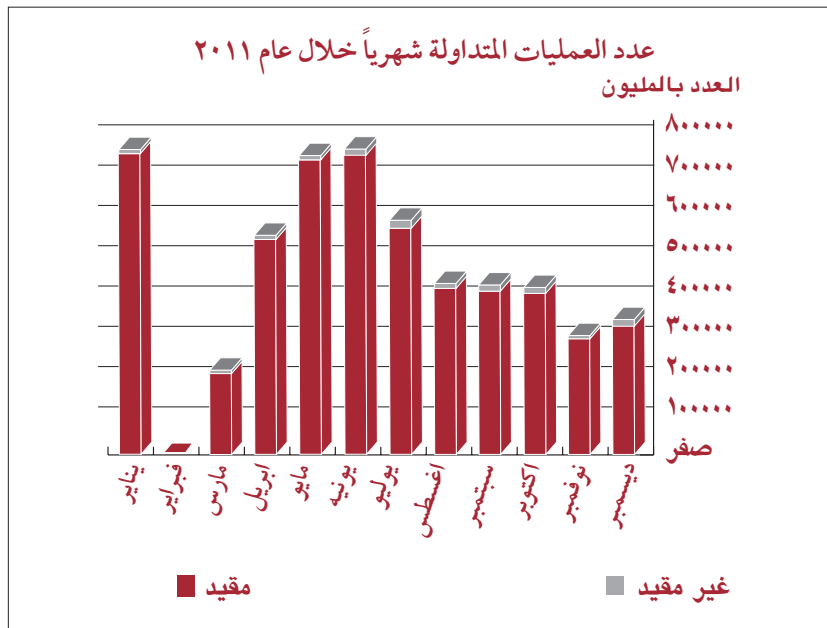
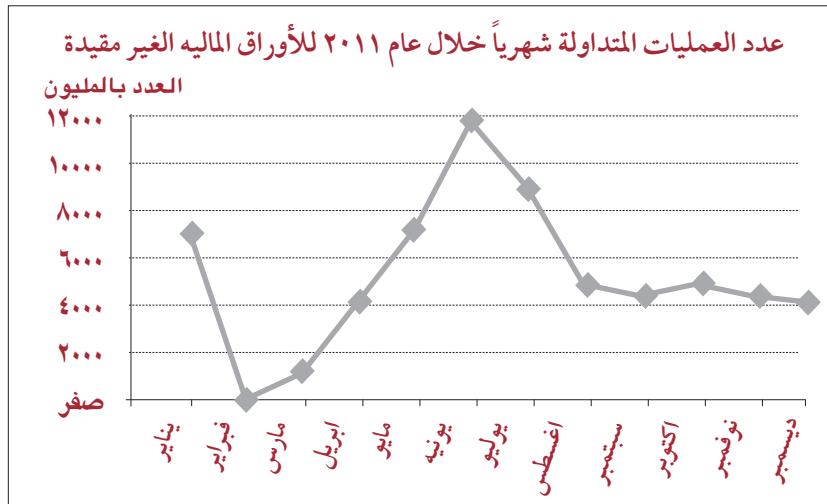
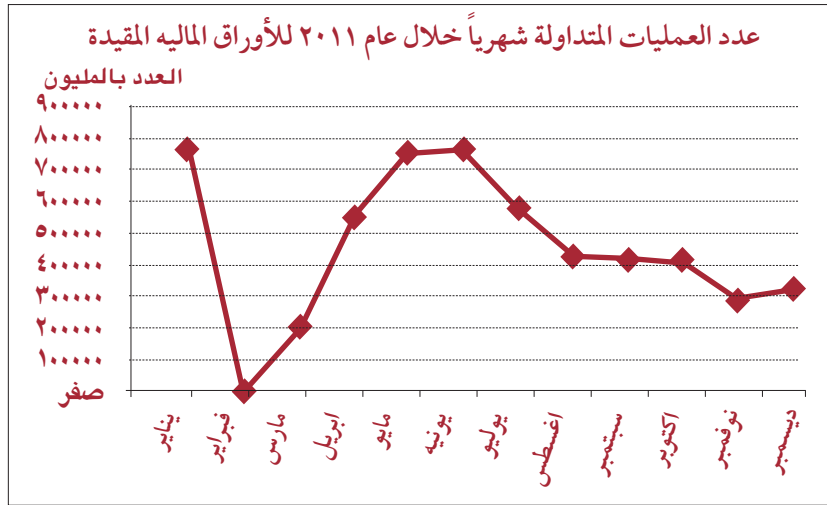
كمية الأوراق المالية المتداولة شهرياً خلال عام ٢٠١١ (بالمليون ورقة مالية)



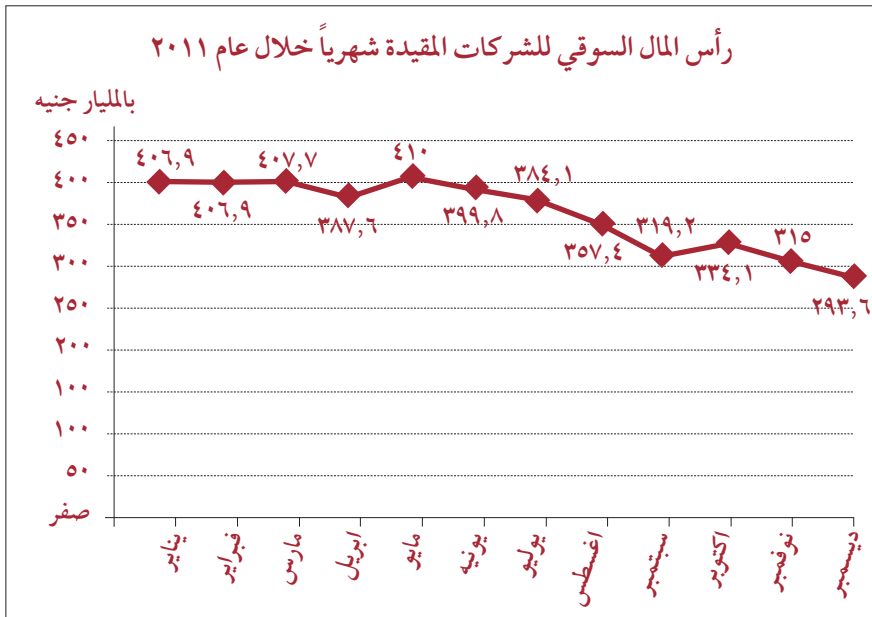
ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	اغسطس	يوليو	يونيه	مايو	ابريل	مارس	فبراير	يناير	
٩٢١	١٠٦٤	١٣٢٩	١٤٧٠	١٤١٥	١٧٣١	٢٧٤٤	٢٠٢٣	١٣٢٨	٨٣٩	٠	٢٠٨١	مقيد
٢٠٨	٤٥	٨١	٥٠	١٣٤	٩٩	١٧٨	٢٢٧	٧٧	١٣٣	٠	٣٣٤	غير مقيد
١١٢٩	١١٠٩	١٤١٠	١٥٢٠	١٥٤٩	١٨٣٠	٢٩٢٢	٢٢٥٠	١٤٠٥	٩٧٢	٠	٢٤١٥	إجمالي

(بالمليون ورقة مالية)

عدد العمليات المتداولة شهرياً خلال عام ٢٠١١

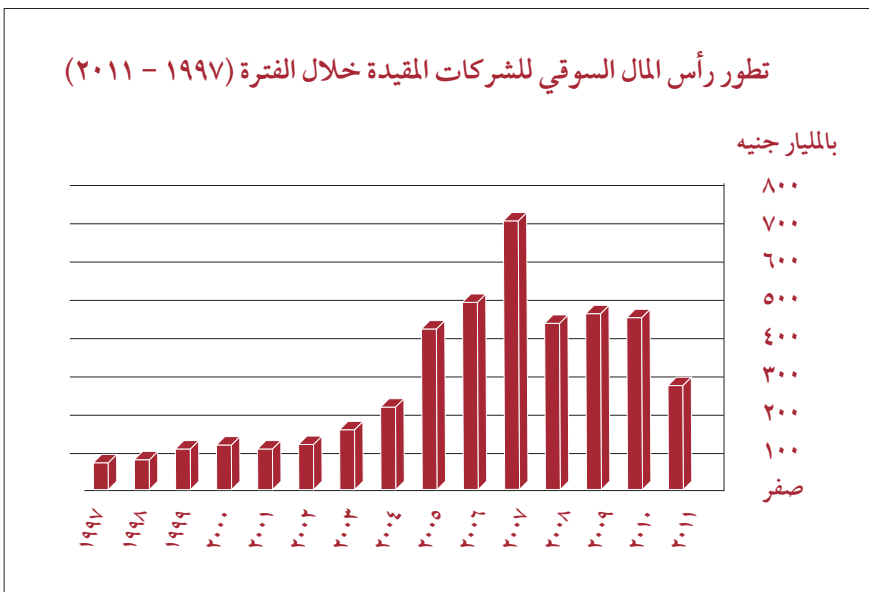


رأس المال السوقي للشركات المقيدة شهرياً خلال عام ٢٠١١ (بالمليار جنيه)



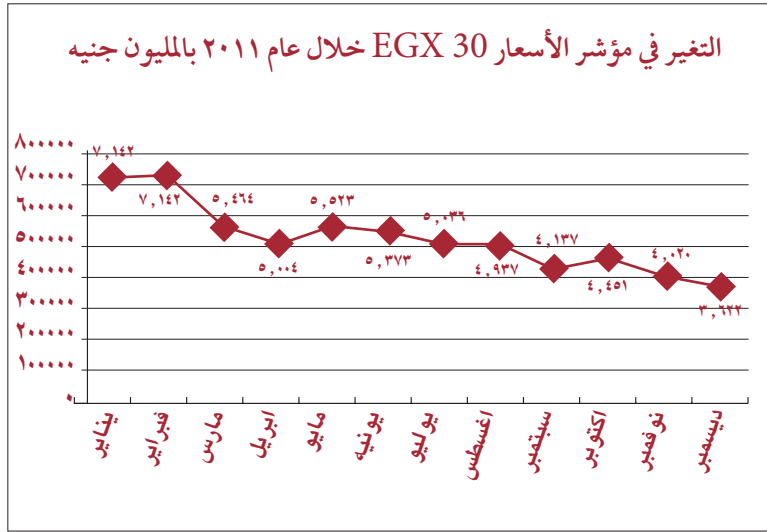
الشهر	القيمة بالمليار جنيه
يناير	٤٠٦,٩
فبراير	٤٠٦,٩
مارس	٤٠٧,٧
إبريل	٣٨٧,٦
مايو	٤١٠
يونيو	٣٩٩,٨
يوليو	٣٨٤,١
أغسطس	٣٥٧,٤
سبتمبر	٣١٩,٢
أكتوبر	٣٣٤,١
نوفمبر	٣١٥
ديسمبر	٢٩٣,٦

تطور رأس المال السوقي للشركات المقيدة خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠١١)



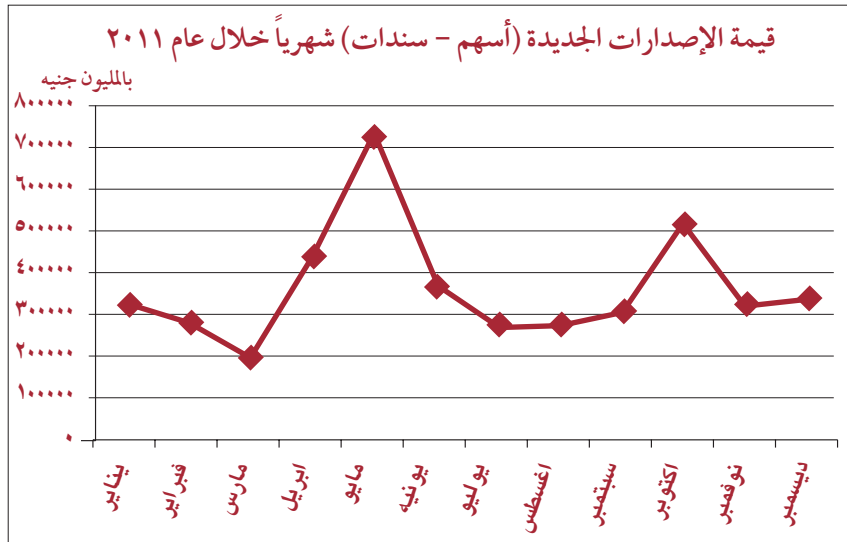
السنة	القيمة بالمليار جنيه
١٩٩٧	٧٠,٩
١٩٩٨	٨٣,١
١٩٩٩	١١٢,٣
٢٠٠٠	١١٩,٨
٢٠٠١	١١١,٣
٢٠٠٢	١٢٢
٢٠٠٣	١٧١,٩
٢٠٠٤	٢٣٣,٩
٢٠٠٥	٤٥٦,٣
٢٠٠٦	٥٣٤
٢٠٠٧	٧٦٨,٣
٢٠٠٨	٤٧٣,٨
٢٠٠٩	٤٩٩,٦
٢٠١٠	٤٨٨,٢
٢٠١١	٢٩٣,٦

التغير في مؤشر الأسعار EGX30 شهرياً خلال عام ٢٠١١



الشهر	نقطة
يناير	٧١٤٢,١٤
فبراير	٧١٤٢,١٤
مارس	٥٤٦٣,٧٢
إبريل	٥٠٠٣,٦٥
مايو	٥٥٢٣,٣٦
يونيو	٥٣٧٣
يوليو	٥٠٣٥,٦٣
أغسطس	٤٩٣٦,٦٤
سبتمبر	٤١٣٧,٣٥
أكتوبر	٤٤٥١,٤
نوفمبر	٤٠٢٠,١٤
ديسمبر	٣٦٢٢,٣٥

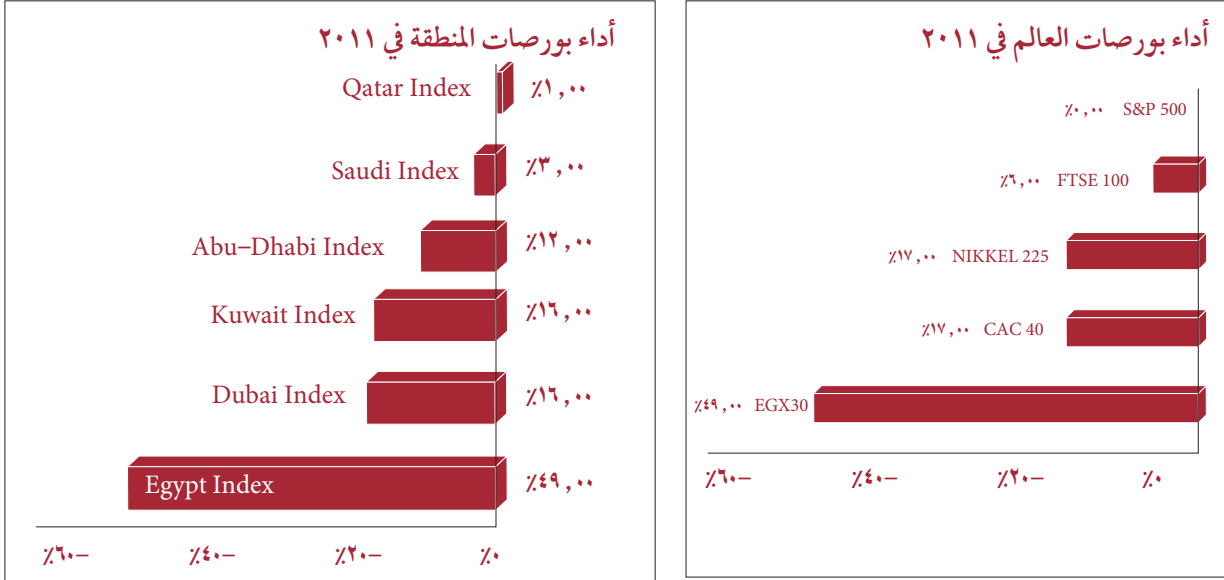
قيمة الإصدارات الجديدة (أسهم - سندات) شهرياً خلال عام ٢٠١١



الشهر	القيمة بالمليون جنيه
يناير	٣٢٩٩
فبراير	٢٨٥٣
مارس	١٩٦٠
إبريل	٤٤٠٣
مايو	٧٣٤٧
يونيو	٣٦٧٢
يوليو	٢٧٨٩
أغسطس	٢٧٨٤
سبتمبر	٣٠٧٩
أكتوبر	٥٢٣٥
نوفمبر	٣٢٦٧
ديسمبر	٣٤٦٨

أداء البورصة المصرية مقارنة ببورصات المنطقة والعالم

يتضح من الشكلين التاليين انخفاض مؤشرات أداء البورصة المصرية بالمقارنة بالبورصات العالمية والإقليمية نظراً للأحداث التي مرت بها البلاد خلال عام ٢٠١١.



٢/٥ . مؤشرات أداء سوق التأمين

١/٢/٥ . مؤشرات تنمية السوق

أ. التأسيس والترخيص للشركات الخاضعة لرقابة الهيئة

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق ٢٨ شركة تأمين، وجمعية واحدة للتأمين التعاوني. وتحليل هيكل الشركات، يتضح ما يلي:

- وفقاً لنوع الملكية (نسبة رأس المال الحاكمة): يتكون الهيكل من شركتين تابعتين لقطاع الأعمال العام بنسبة ٧٪ من إجمالي عدد الشركات، و٩ شركات تابعة للقطاع الخاص المصري بنسبة ٣١٪ من الإجمالي، و ١٨ شركة تابعة للقطاع الخاص الأجنبي بنسبة ٦٢٪ من إجمالي عدد الشركات.
- وفقاً لقيمة رأس المال المدفوع والبالغ ٤,٥ مليار جنيه، استحوذت الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام على ٥٨,٦٪ من قيمة رأس المال المدفوع، بينما استحوذت الشركات التابعة للقطاع الخاص المصري على ١٦,٩٪، والشركات التابعة للقطاع الخاص الأجنبي على ٢٤,٥٪. ويلاحظ أن معظم شركات القطاع الخاص بالسوق يدور رأس مالها المدفوع حول الحد الأدنى لرأس المال والمقدر بـ ٦٠ مليون جنيه مصري.
- وفقاً لنوع النشاط (أشخاص - ممتلكات)، بلغ عدد الشركات التي تمارس نشاطي التأمين (أشخاص وممتلكات معاً) ثلاث شركات، بينما بلغ عدد الشركات التي تمارس نشاط تأمينات الأشخاص ١٠ شركات. وعدد الشركات التي تمارس نشاط تأمينات الممتلكات ١٦ شركة.

- ووفقاً لنوع التأمين (تجاري - تكافلي)، بلغ عدد الشركات التي تمارس التأمين التجاري ٢١ شركة، بينما بلغ عدد الشركات التي تمارس التأمين التكافلي ثمان شركات، أي ما يزيد على ربع عدد شركات التأمين.

ب. الأشخاص الطبيعيون المرخص لهم بمزاولة نشاطهم في مجال التأمين حتى نهاية عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠

٢٠١١/١٢/٣١		٢٠١٠/١٢/٣١		البيان
اعتباري	طبيعي	إعتباري	طبيعي	
٣٢	٥٧٢٥	١٢	٦٥١١	وسطاء التأمين
-	٢٠	-	٢٠	خبراء التأمين الإكتواريين
١٠	٢٩٩	١٠	٢٩٦	خبراء التأمين الاستشاريين
٤٣	٥١٦	٤٠	٥٣٧	خبراء المعاينة وتقدير الاضرار
٤	--	٤	--	صناديق التأمين الحكومية
١	--	١	--	الأجهزة المعاونة
٦٣٥	--	٦٣٢	--	صناديق التأمين الخاصة
١	--	١	--	جمعيات التأمين التعاوني
٣	--	٣	--	مكاتب التمثيل
٤	--	٤	--	مجمعات التأمين
١	--	١	--	اتحادات التأمين

٢/٢/٥. مؤشرات أداء شركات التأمين

أ. أصول شركات التأمين بحسب القطاع

- حقق إجمالي الأصول معدل نمو ٦٠,٨٪ خلال الخمس سنوات في حين حقق عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ١١,٩٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص خلال الخمس سنوات ١٣٣,٣٪ في حين بلغ معدل نمو قطاع الأعمال العام ٤٠,٣٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص خلال عام ٢٠١١ معدل نمو ١٩,٩٪ مقارنة بالعام السابق في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٨,٥٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام هذا العام على نسبة ٦٨٪ من جملة الأصول في حين استحوذ القطاع الخاص على نسبة ٣٢٪ من جملة الأصول.

بيان مقارنة لأصول شركات التأمين بحسب القطاع (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
قطاع أعمال عام	١٩٤٦٣	٢٥٩٣٨	٢٤٣٠٢	٢٥١٨٧	٢٧٣٢٤
قطاع خاص	٥٤٧٨	٧٤٤٦	٨٧٤٧	١٠٦٥٤	١٢٧٨١
الإجمالي	٢٤٩٤١	٣٣٣٨٤	٣٣٠٤٩	٣٥٨٤١	٤٠١٠٥

ب. تطور حقوق حملة الوثائق وفقاً للقطاع (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١١/٢٠١٠)

- حقق إجمالي حقوق حملة الوثائق معدل نمو ٦٩,٥٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ١١,٤٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص خلال الخمس سنوات ١٤٤٪، في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو بلغ ٥٠,٦٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص معدل نمو ٢١,٩٪ خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق، في حين حقق قطاع الأعمال العام نمواً بلغ ٧,٦٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام على ٧١٪ خلال عام ٢٠١١ من جملة حقوق حملة الوثائق في حين استحوذ القطاع الخاص على نسبة ٢٩٪ من جملة حقوق حملة الوثائق.

بيان مقارنة لتطور حقوق حملة الوثائق وفقاً للقطاع (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
قطاع أعمال عام	١٣١٣٦	١٥٩٢٤	١٦٨٢٧	١٨٣٨٣	١٩٧٧٨
قطاع خاص	٣٣٢٥	٤٧٧٧	٥٥٩٣	٦٦٥٩	٨١١٦
الإجمالي	١٦٤٦١	٢٠٧٠١	٢٢٤٢٠	٢٥٠٤٢	٢٧٨٩٤

ج. تطور حقوق حملة الوثائق وفقاً للنشاط (٢٠٠٧/٢٠٠٦-٢٠١١/٢٠١٠)

- بلغ معدل نمو نشاط تأمينات الأشخاص ٨٩,٧٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو قدره ٣٩,٩٪ خلال نفس الفترة.
- حقق نشاط تأمينات الأشخاص معدل نمو ١٢,٤٪ في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات نمواً بنسبة ٩,٦٪ خلال نفس الفترة.

بيان مقارنة بتطور حقوق حملة الوثائق وفقاً للنشاط (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
تأمينات الأشخاص	٩٦٨٤	١٢٦٦٦	١٤١٩٦	١٦٣٥١	١٨٣٧١
تأمينات الممتلكات	٦٨٠٧	٨٠٣٥	٨٢٢٤	٨٦٩١	٩٥٢٣
الإجمالي	١٦٤٩١	٢٠٧٠١	٢٢٤٢٠	٢٥٠٤٢	٢٧٨٩٤

- استحوذ نشاط تأمينات الأشخاص على نسبة ٦٦٪ من جملة حقوق حملة الوثائق في عام ٢٠١١، في حين استحوذ نشاط تأمينات الممتلكات على نسبة ٣٤٪ من جملة حقوق حملة الوثائق.

د. تطور حقوق المساهمين (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠٠٧/٢٠٠٦)

- حقق إجمالي حقوق المساهمين معدل نمو ٥٠٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ٥,٣٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ١٢١,٧٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو بلغ ٢٩,٤٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص معدل نمو ٠,٦٪ في عام ٢٠١١ مقارنة في عام ٢٠١٠، في حين حقق قطاع الأعمال العام نمواً سالباً بلغ ٧,٧٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام خلال عام ٢٠١١ على نسبة ٦٧٪ من جملة حقوق المساهمين، مقابل ٣٣٪ للقطاع الخاص.

بيان مقارنة بتطور حقوق المساهمين (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
قطاع أعمال عام	٣٥٥٤	٧٢٥٤	٤٧٢٨	٤٢٧١	٤٦٠٠
قطاع خاص	١٠٢١	١٢٨٢	١٦٧٧	٢٢٤٩	٢٢٦٣
الإجمالي	٤٥٧٥	٨٥٣٦	٦٤٠٥	٦٥٢٠	٦٨٦٣

هـ. تطور الاستثمارات (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠٠٧/٢٠٠٦)

- ارتفع إجمالي الاستثمارات بمعدل نمو ٦٦,٢٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة، في حين حقق عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ١١,٤٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ١٣٢,٢٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٤٨٪ خلال نفس الفترة.

- حقق القطاع الخاص عام ٢٠١١ معدل نمو ٣,٢٠٪ مقارنة بالعام السابق، فى حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٩,٧٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام عام ٢٠١١ على نسبة تناهز ٧٠٪ من جملة الاستثمارات مقابل ٣٠٪ للقطاع الخاص.

بيان مقارن بتطور الإستثمارات					
(القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	البيان
٢٤٦٤٢	٢٢٨٢٧	٢١٧٢٠	٢٢٨٢٠	١٦٦٥٤	قطاع أعمال عام
١٠٦٨٧	٨٨٨٤	٧١٩١	٦١٨٤	٤٦٠٣	قطاع خاص
٣٥٣٢٩	٣١٧١١	٢٨٩١١	٢٩٠٠٤	٢١٢٥٧	الإجمالي

و. توزيع الاستثمارات وفقاً لقنوات الاستثمار (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠٠٧/٢٠٠٦)

- انخفض الاستثمار في العقارات خلال الخمس سنوات الأخيرة. ويرجع ذلك إلى تحويل الاستثمارات العقارية في شركات قطاع الأعمال العام إلى شركة مستقلة لإدارة الاستثمارات العقارية فى حين أن القطاع الخاص لا يستثمر في العقارات.
- تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمارات ٦٥٪، و تمثل الودائع نسبة ٣٣,٦٪ من إجمالي الاستثمارات عام ٢٠١١. فى حين يمثل صافى القروض وصافى العقارات نسبة ١,٣٪ و ٠,١٪ على التوالي من إجمالي استثمارات العام.

توزيع الإستثمارات وفقاً لقنوات الإستثمار					
(القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	قنوات الاستثمار
٤١	٤١	٣٩	٣٤	٦٢٤	صافى العقارات
٧٣١٧	٥٤٦٦	٥٠٥٤	٤٢٤٥	٦٢٧٨	صكوك وسندات حكومية
٣٥١٣	٣١٤٧	٢٧٨٠	٤٤٣٩	٠	صافى أوراق مالية بغرض المتاجرة
٨٦٣٠	٨٢٢٩	٨٢٢٠	٨٥٨٨	٣١٧٩	صافى أوراق مالية متاحة للبيع
٣٥٢٢	٣٣٤٥	٢٦٤٦	٢٢٠٤	٢٨٨٨	صافى أوراق مالية محتفظ بها
٢٢٩٨٢	٢٠١٨٧	١٨٧٠٠	١٩٤٧٦	١٢٣٤٥	صافى الأوراق المالية
٤٥٤	٣٧٥	٢٩٥	٢٦٤	٢٤٤	صافى القروض
١١٨٥٢	١١١٠٨	٩٨٧٧	٩٢٣٠	٨٠٤٤	إجمالي الودائع الثابتة بالبنوك
٣٥٣٢٩	٣١٧١١	٢٨٩١١	٢٩٠٠٤	٢١٢٥٧	صافى الاستثمارات

ز. الأقساط المباشرة وفقاً للقطاع (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٠/٢٠١١)

- حقق إجمالي الأقساط المباشرة معدل نمو ٦٩,٨٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ٩,٩٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ١٠٠٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو قدره ٤٦,٢٪ خلال نفس الفترة.
- حقق القطاع الخاص هذا العام معدل نمو ١٦٪ خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ٤٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام على نسبة ٤٧,٦٪ من جملة الأقساط المباشرة عام ٢٠١١ في حين استحوذ القطاع الخاص على نسبة ٥٢,٤٪ من جملة الأقساط المباشرة.

بيان مقارن للأقساط المباشرة وفقاً للقطاع (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
قطاع أعمال عام	٣١٤٥	٣٦٣٣	٤٠٢٠	٤٤٢١	٤٥٩٧
قطاع خاص	٢٥٤٢	٣٨١٥	٣٨٢٣	٤٣٦١	٥٠٥٨
الإجمالي	٥٦٨٧	٧٤٤٨	٧٨٤٣	٨٧٨٢	٩٦٥٥

ح. الأقساط المباشرة وفقاً للنشاط (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٠/٢٠١١)

- بلغ معدل نمو نشاط تأمينات الأشخاص ٦٥,٨٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو قدره ٧٢,٧٪ خلال نفس الفترة.
- حقق نشاط تأمينات الأشخاص هذا العام معدل نمو ١٠,٩٪ مقارنة بالعام السابق في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو بلغ ٩,٣٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ نشاط تأمينات الممتلكات خلال عام ٢٠١١ على نسبة ٥٨,٦٪ من جملة الأقساط المباشرة، في حين استحوذ نشاط تأمينات الأشخاص على نسبة ٤١,٤٪ من جملة الأقساط المباشرة.

بيان مقارن للأقساط المباشرة وفقاً للنشاط (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
أشخاص	٢٤١٣	٣٢٧٨	٣٠٧١	٣٦٠٨	٤٠٠٠
ممتلكات	٣٢٧٤	٤١٧٠	٤٧٥٠	٥١٧٤	٥٦٥٥
الإجمالي	٥٦٨٧	٧٤٤٨	٧٨٢١	٨٧٨٢	٩٦٥٥

ط. الأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات حسب فروع التأمين (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠٠٧/٢٠٠٦)

- حقق فرع تأمينات السيارات الإجباري معدل نمو خلال الخمس سنوات الأخيرة ٢٩٠,٤٪، في حين حقق فرع تأمينات السيارات التكميلي معدل نمو بلغ ١٢٣,٤٪ عن نفس الفترة، وكذلك حقق فرع التأمين الطبي قصير الأجل معدل نمو ١١٠٪ عن نفس الفترة، وحقق فرع تأمينات الحريق معدل نمو ٨١,٣٪ عن نفس الفترة.
- ويلاحظ أن فرع تأمينات الحريق حقق معدل نمو ٢٠,٧٪ في عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق، وحقق فرع تأمينات السيارات التكميلي معدل نمو بلغ ٩,٦٪ عن نفس الفترة، في حين حقق فرع تأمينات السيارات الإجباري معدل نمو ٢٦,٩٪ عن نفس الفترة.
- ويلاحظ أيضاً استحواذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على ٢٥,٥٪ من إجمالي الأقساط المباشرة، في حين استحوذ فرع تأمينات السيارات الإجباري على ١٠,٨٪، وفرع تأمينات الحريق على نسبة ١٣,٥٪، وفرع التأمين الطبي قصير الأجل على نسبة ٨,٩٪ من إجمالي الأقساط المباشرة.

بيان مقارن للأقساط المباشرة لتأمينات الممتلكات حسب فروع التأمين (القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	فروع التأمين
٧٦٥	٦٣٤	٥٠٥	٤٤٥	٤٢٢	حريق
٢٦٩	٢٥٢	٢٨٣	٢٨٦	٢١٨	النقل البحري
٦١	٥٣	٤٧	٤١	٣٩	النقل الداخلي
١٥٨	١٤٢	١٣٨	١١٤	١٠٣	أجسام السفن
٢٠٠	١٩٣	١٦٩	١٦٩	١٩٩	الطيران
١٤٤٣	١٣١٧	١١٠٣	٨٧٩	٦٤٦	السيارات التكميلي
٦٠٩	٤٨٠	٤٦٢	٣٧٨	١٥٦	السيارات الإجباري
٥٤٧	٦٥٧	٥٥٤	٤٩٢	٤٢٣	الهندسي
٦١٨	٦١٠	٥٩٦	٥٣١	٤٤٩	البترو
٤٧٩	٤٢١	٤٧٤	٤٤٠	٣٧٨	الحوادث
٥٠٦	٤١٥	٤١٩	٣٩٥	٢٤١	الطبي
٥٦٥٥	٥١٧٤	٤٧٥٠	٤١٧٠	٣٢٧٤	الإجمالي

ي. التعويضات المباشرة حسب القطاع (٢٠١١/٢٠١٠-٢٠٠٧/٢٠٠٦)

- حقق إجمالي التعويضات المباشرة معدل نمو ٥٢,٣٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق عام ٢٠١١ معدل نمو قدره ٦,٥٪ مقارنة بالعام السابق.
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص ١٥٨٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق قطاع الأعمال العام معدل نمو ١٥٪ خلال نفس الفترة.

- حقق القطاع الخاص معدل نمو ٢٥,٤٪ خلال عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، في حين حقق قطاع الأعمال العام انخفاض بلغ نسبته ٤,٨٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ قطاع الأعمال العام خلال عام ٢٠١١ على ٥٥,٨٪ من جملة التعويضات المباشرة مقابل ٤٤,٢٪ للقطاع الخاص.

بيان مقارنة للتعويضات المباشرة حسب القطاع (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
قطاع أعمال عام	٢٧١٢	٢٧٢٧	٢٩٠٠	٣٢٧٧	٣١٢٠
قطاع خاص	٩٥٦	١٤٨٩	١٩٨٧	١٩٦٨	٢٤٦٧
الإجمالي	٣٦٦٨	٤٢١٦	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧

ك. التعويضات المباشرة وفقاً للنشاط (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

- بلغ معدل نمو نشاط تأمينات الأشخاص ٧٧٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات معدل نمو ٣٦,٨٪ خلال نفس الفترة.
- حقق نشاط تأمينات الأشخاص خلال عام ٢٠١١ معدل نمو ١٦,٧٪ مقارنة بالعام السابق، في حين حقق نشاط تأمينات الممتلكات انخفاضاً بنسبة ٠,٧٪ خلال نفس الفترة.
- استحوذ نشاط تأمينات الممتلكات خلال عام ٢٠١١ على ٥٥,٢٪ من جملة الأقساط المباشرة، في حين استحوذ نشاط تأمينات الأشخاص على ٤٤,٨٪ من جملة التعويضات المباشرة.

بيان مقارنة للتعويضات المباشرة وفقاً للنشاط (القيمة بالمليون جنيه)					
البيان	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠١١ / ٢٠١٠
أشخاص	١٤١٤	١٧٣١	٢٠٢٨	٢١٤٠	٢٥٠٣
ممتلكات	٢٢٥٤	٢٤٨٥	٢٨٥٩	٣١٠٥	٣٠٨٤
الإجمالي	٣٦٦٨	٤٢١٦	٤٨٨٧	٥٢٤٥	٥٥٨٧

ل. التعويضات المباشرة لتأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦)

- حقق فرع تأمينات السيارات الإجباري معدل نمو ١٢٤,٩٪ خلال الخمس سنوات، في حين حقق فرع تأمينات السيارات التكميلي معدل نمو ٩٩٪ عن نفس الفترة، وحقق فرع تأمين الحريق معدل نمو ١٤٣,٧٪ عن نفس الفترة، وحقق فرع التأمين الطبي قصير الأجل معدل نمو ٩١,٢٪ عن نفس الفترة.

- حقق فرع تأمينات النقل البحري معدل نمو ٣٧٪ خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق، وحقق فرع التأمينات الهندسية معدل نمو ٦٣,١٪، وحقق فرع تأمينات السيارات التكميلي معدل نمو ١١٪ عن نفس الفترة.
- استحوذ فرع تأمينات السيارات الإلزامي على ٣٧,٨٪ من إجمالي التعويضات المباشرة في عام ٢٠١١، واستحوذ فرع تأمينات السيارات التكميلي على ٢٥,٨٪، وفرع تأمينات الحريق على ١٠,٧٪، وفرع التأمين الطبي قصير الأجل على ١٠,٥٪ من إجمالي التعويضات المباشرة.

بيان مقارن للتعويضات المباشرة لتأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	فروع التأمين
٣٢٩	٢٩٦	٣١٨	٢٦٧	١٣٥	الحريق
٣٧	٢٧	٥٤	٤٨	٣٤	النقل البحري
٨	٧	٦	٨	٩	النقل الداخلي
٩٥	٦٨	٨٤	٦٤	٦٧	أجسام السفن
١٠	٤٦	٤٢-	٣٩	٤٠	الطيران
٧٩٦	٧١٧	٧٦٥	٦٠٨	٤٠٠	السيارات التكميلي
١١٦٥	١١٩٩	١٠٣٩	٥٥١	٥١٨	السيارات الإلزامي
٢١٢	١٣٠	١٠٨	١٣٩	٢٧٦	الهندسي
١٧	٢٦٦	١٦٧	٤١٧	٥٥٢	البتترول
٩٢	٨٢	٧٢	٨٢	٥٤	الحوادث
٣٢٣	٢٦٧	٢٨٨	٢٦٢	١٦٩	الطبي
٣٠٨٤	٣١٠٥	٢٨٥٩	٢٤٨٥	٢٢٥٤	الإجمالي

٣/٥ . مؤشرات أداء صناديق التأمين الخاصة

- حققت الاشتراكات عام ٢٠١١ زيادة عن قيمة المزايا التأمينية، وهو مؤشر على تحسن أوضاع الصناديق مقارنة بالأعوام السابقة.
- بلغ معدل نمو المال الاحتياطي ٦١,٢٪ خلال الخمس سنوات، في حين بلغ معدل نمو المال الاحتياطي ١٢,٤٪ في عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق.
- حققت استثمارات الصناديق الخاصة معدل نمو بلغ ٦٣,١٪ خلال الخمس سنوات، في حين بلغ معدل نمو الاستثمارات ١١,٧٪ في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.
- حقق العائد على الاستثمارات معدل نمو خلال الفترة ٥٤,٦٪ في حين بلغ معدل نمو العائد على الاستثمارات هذا العام ٧,٧٪ مقارنة بالعام السابق.

بيان إجمالي عدد صناديق التأمين الخاصة (القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	البيان
٦٣٥	٦٣٢	٦٣٨	٦٣٨	٦٢٥	عدد الصناديق
٤,٦٣	٤,٥٨	٤,٦٤٥	٤,٦٦٢	٤,٥٩٦	عدد أعضاء الصناديق بالمليون

أداء صناديق التأمين الخاصة (القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠١١ / ٢٠١٠	٢٠١٠ / ٢٠٠٩	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦	البيان
٢٩٦٢٥	٢٦٥٢٥	٢٤١٦٩	٢٠٩٧٤	١٨١٦١	الاستثمارات
١٥٣	٨٠	١٥٢	٣٢٣	١١٦	أصول ثابتة
٢٩١	٤٢٦	٢١٣	١٥	٦	المخصصات والاحتياطيات
٣٠٣٤٩	٢٧٠١٣	٢٤٢١٥	٢١٧٤٤	١٨٨٣٢	المال الإحتياطي آخر المدة
٣٨٤٧	٣٢٨٢	٢٨٦٦	٢٤٩٦	٢١٨٦	الاشتراكات
٢٧٩٣	٢٥٩٣	٢٣٣٦	٢١٧٥	١٨٠٧	عائد الاستثمار
٣٥٧٣	٣٣٠٢	٣١٨٥	٢٦٥٧	٢٦٦٥	المزايا التأمينية
٤٩	٤٥	١٤٨	١٧٠	١٨٨	المصروفات العمومية والإدارية

٤/٥. مؤشرات أداء سوق التمويل العقاري

أ. إجمالي رؤوس أموال شركات التمويل العقاري

- بلغ عدد الشركات المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل العقاري ثلاثة عشر شركة، بلغت رؤوس أموالها المرخص بها ٦,٩ مليار جنيه، في حين بلغت رؤوس الأموال المدفوعة منها ١,٣ مليار جنيه.

بيان بإجمالي رؤوس الأموال للشركات بسوق التمويل العقاري في ديسمبر ٢٠١١

القيمة بالمليون جنيه

م	الشركة	رأس المال المرخص به	رأس المال المصدر	رأس المال المدفوع
١	التعمير للتمويل العقاري	٥٠٠	٣٨٠	٣٨٠
٢	المصرية للتمويل العقاري	٣٠٠	١٠٠	١٠٠
٣	تمويل للتمويل العقاري	٥٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	أملاك للتمويل والاستثمار العقاري	٥٠٥	١٢٥,٥	١٢٥,٥
٥	المصرية لإعادة التمويل العقاري	٦٤٠	٢٤١	٢٤١
٦	التيسير للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٥٠
٧	تمويل الإمارات للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٢٥
٨	النعم للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	١٢,٥
٩	التوفيق للتمويل العقاري	٥٠٠	٥٠	٥٠
١٠	بيت التمويل العقاري	٥٠٠	١١٠	١١٠
١١	الأهلي المتحد للتمويل	٥٠٠	٥٠	٥٠
١٢	سكن للتمويل العقاري	١٠٠٠	١٥٠	٦٥,٩
١٣	المصريين للتمويل العقاري	٥٠٠	١٠٠	٢٥
	الإجمالي	٦٩٤٥	١٥٥٦,٥	١٣٣٤,٩

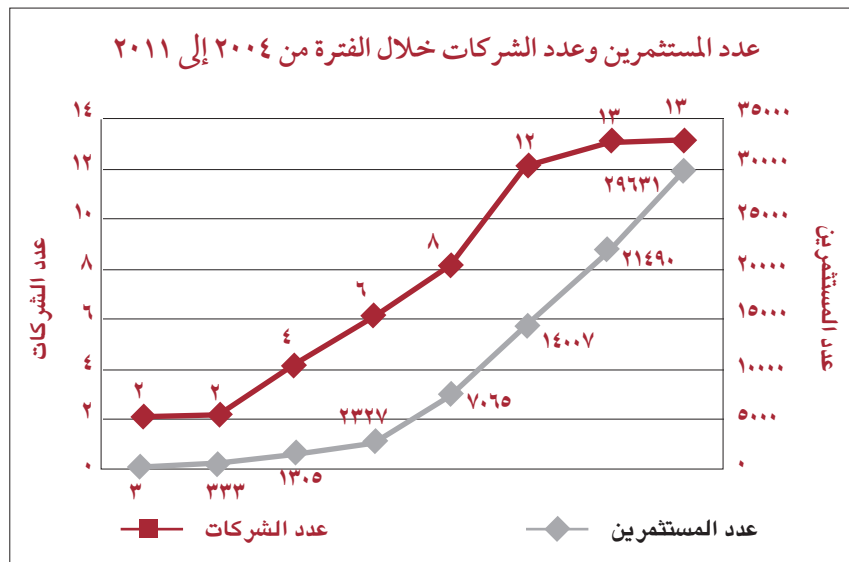
ب. عدد المستثمرين وقيمة التمويل العقاري

- بالنظر إلى بيانات التمويل العقاري يلاحظ مدى التطور الحادث في النشاط منذ عام ٢٠١٠ حيث ارتفع إجمالي عدد المستثمرين من ٢١٤٩٠ مستثمرًا بإجمالي قيمة تمويل ممنوح من شركات التمويل العقاري بلغ ٢٤١٨ مليون جنيهًا إلى ٢٩٦٣١ مستثمر بإجمالي قيمة تمويل وصل إلى ٣١٠٤ مليون جنيهًا في عام ٢٠١١.

عدد الشركات وعدد المستثمرين وقيمة التمويل وقيمة الأرصدة خلال الفترة
من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	عدد الشركات	عدد المستثمرين	قيمة التمويل	قيمة الأرصدة
٢٠٠٤	٢	٣	٠,٢٧٤	٠,٢٧٣
٢٠٠٥	٢	٣٣٣	٨٧	٦٧,٧
٢٠٠٦	٤	١٣٠٥	٢٧٢	١٨٩,٦
٢٠٠٧	٦	٢٣٢٧	٤٩١	٣١٣,٧
٢٠٠٨	٨	٧٠٦٥	١١١٤	٨٢٩
٢٠٠٩	١٢	١٤٠٠٧	١٦٦٢	١٢٩٠
٢٠١٠	١٣	٢١٤٩٠	٢٤١٨	١٧٩٧
٢٠١١	١٣	٢٩٦٣١	٣١٠٤	٢١١٣



ج. التمويل العقاري وفقاً للغرض من استخدام الوحدات

- قامت جهات التمويل بتمويل أنشطة التمويل العقاري المختلفة ما بين السكنى والتجاري والإدارى. ويلاحظ أن النسبة الغالبة من الأفراد الراغبة فى الحصول على تمويل عقارى تتجه إلى نوعية الوحدات السكنية وذلك بإجمالي عدد مستثمرين ٢٩٣١٧ مستثمراً من الإجمالي العام لعدد المستثمرين البالغ ٢٩٦٣١ مستثمراً وذلك بقيمة تمويل عقارى حوالي ٢٩٦٤ مليون جنيهاً من إجمالي ٣١٠٤ مليون جنيهاً وذلك حتى نهاية عام ٢٠١١.

إجمالي عدد المستثمرين الحاصلين على تمويل حسب الغرض من استخدام الوحدات (٢٠١١ و ٢٠١٠)

معدل التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		نوع الغرض
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
٣٨,٣	%٩٨,٩	٢٩٣١٧	%٩٨,٦	٢١١٩٤	سكني
٤,٥	%٠,٢	٤٦	%٠,٢	٤٤	إداري
٦,٣	%٠,٩	٢٦٨	%١,٢	٢٥٢	تجاري
%٣٧,٩	%١٠٠	٢٩٦٣١	%١٠٠	٢١٤٩٠	الإجمالي

إجمالي قيمة التمويل العقاري حسب الغرض من استخدام الوحدات (٢٠١١ و ٢٠١٠)

القيمة بالمليون جنيه

معدل التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		نوع الغرض
	الأهمية نسبية %	القيمة	الأهمية نسبية %	القيمة	
٢٩,٢	%٩٥,٥	٢٩٦٤	%٩٤,٩	٢٢٩٥	سكني
٤٣,٦	%١,١	٣٣	%١,٠	٢٣	إداري
٧,٠	%٣,٤	١٠٧	%٤,١	١٠٠	تجاري
%٢٨,٤	%١٠٠	٣١٠٤	%١٠٠	٢٤١٨	الإجمالي

** لم يتم الاستفادة بالنشاط الخدمي حتى الآن

د. التمويل العقاري وفقاً للتوزيع الجغرافي

- تسعى الهيئة لتوسيع قاعدة المستفيدين من نشاط التمويل العقاري في جميع مجالاته وصوره المختلفة لكافة الأفراد في كافة المحافظات، وهو ما تهدف إليه من الانتشار الجغرافي الموسع للشركات. لذلك، فقد عملت الهيئة على تشجيع الشركات على تقديم خدمات التمويل العقاري على مستوى عديد من المحافظات.

إجمالي عدد المستثمرين الحاصلين على تمويل عقارى حسب التوزيع الجغرافى (٢٠١١ و ٢٠١٠)

معدل التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		المحافظة
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
-	-	-	٦٦,٥ %	١٤٢٩٣	السادس من أكتوبر*
-	-	-	٩,٥ %	٢٠٤٤	حلوان*
١٧١,٤	١٥,٢ %	٤٥٠٢	٧,٧ %	١٦٥٩	القاهرة
٢٦٩٣,٣	٥٦,٦ %	١٦٧٦٠	٢,٨ %	٦٠٠	الجيزة
٣٤,٦	١,٩ %	٥٦٤	١,٩ %	٤١٩	الإسكندرية ومطروح
٢,٩	٠,٥ %	١٤١	٠,٦ %	١٣٧	البحر الأحمر
٢٢٧,٨	٢٥,٩ %	٧٦٦٤	١٠,٩ %	٢٣٣٨	محافظات أخرى
٣٧,٩ %	١٠٠ %	٢٩٦٣١	١٠٠ %	٢١٤٩٠	الإجمالي

*م فى ابريل ٢٠١١ إلغاء القرار الخاص بمحافظة ٦ أكتوبر وإعادة تبعيتها إلى محافظة الجيزة. وكذلك محافظة حلوان وإعادة تبعيتها إلى محافظة القاهرة

- كانت أكثر تلك المحافظات استفادة هى محافظة الجيزة بإجمالى عدد مستثمرين ١٦٧٦٠ مستثمراً. أما محافظة القاهرة، فقد استحوذت على إجمالى عدد مستثمرين بلغ ٤٥٠٢ مستثمراً حتى نهاية ٢٠١١، وتستحوذ محافظة الجيزة على أعلى نسبة فى عدد المستثمرين ٥٦,٦ %، فى حين تستحوذ محافظة القاهرة على ١٥,٢ % من الإجمالى.

إجمالى التمويل العقارى الممنوح حسب التوزيع الجغرافى (٢٠١١ و ٢٠١٠)

القيمة بالمليون جنيه

معدل التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		المحافظة
	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	
-	-	-	٢٩,٠ %	٧٠٢	السادس من أكتوبر
-	-	-	٢٦,٤ %	٦٣٨	حلوان
٢٢٠,٨	٤٠,٦ %	١٢٦١	١٦,٣ %	٣٩٣	القاهرة
٣٠٣,٦	٣٧,٧ %	١١٧١	١٢,٠ %	٢٩٠	الجيزة
٥٢,٤	٧,٤ %	٢٣٠	٦,٢ %	١٥١	الإسكندرية ومطروح
٦,٥	٣,٣ %	١٠٢	٤,٠ %	٩٦	البحر الأحمر
١٣٠,١	١١,٠ %	٣٤١	٦,١ %	١٤٨	محافظات أخرى
٢٨,٤ %	١٠٠ %	٣١٠٤	١٠٠ %	٢٤١٨	الإجمالى

أما بالنسبة لإجمالى قيمة التمويل الممنوح، فقد استحوذت محافظة القاهرة على ٤٠,٦ %، وان كانت محافظة الجيزة قد شهدت معدلاً فى النمو تجاوز ٣٠٣ % فى قيمة التمويل الممنوح فى حين تمثل ٣٧,٧ % من إجمالى التمويل الممنوح فى عام ٢٠١١.

هـ. التمويل العقاري وفقاً لفئات الدخل المختلفة

- وفقاً لبيانات النشاط نجد أنه قد ارتفع عدد المستثمرين ذوى الدخل حتى ٢٥٠٠ جنيهاً بنسبة ٧٦,٣٪ من إجمالي عدد المستثمرين. كذلك، فقد ارتفع قيمة التمويل الممنوح للمستثمرين ذوى الدخل حتى ٢٥٠٠ جنيهاً بنسبة ٢٤,٣٪ من إجمالي قيمة التمويل الممنوح فى عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠ حيث نلاحظ أن عدد المستثمرين ذوى دخل أقل من أو يساوى ٢٥٠٠ جنيهه يمثل ٧٣,٧٪ من إجمالي العدد غير أن هذه الفئة استحوذت على ٢٢,٥٪ فقط من إجمالي التمويل الممنوح فى ٢٠١٠.

إجمالي عدد المستثمرين الحاصلين على تمويل عقارى تبعاً لفئات الدخل (٢٠١١ و ٢٠١٠)

معدل التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		قيمة الدخل الشهرى بالجنيه
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
٤٤,٢	٧١,٥٪	٢١١٧٦	٦٨,٣٪	١٤٦٨٦	حتى ١٧٥٠
٢١,٩	٤,٨٪	١٤٠٩	٥,٤٪	١١٥٦	من ١٧٥١ إلى ٢٥٠٠
٢٦,٤	٦,٨٪	٢٠٢٨	٧,٥٪	١٦٠٤	من ٢٥٠١ إلى ٥٠٠٠
٢٥,٤	٣,٣٪	٩٧٧	٣,٦٪	٧٧٩	من ٥٠٠١ إلى ١٠٠٠٠
٢٦,١	٣,٧٪	١٠٩٣	٤,٠٪	٨٦٧	من ١٠٠٠١ إلى ٢٠٠٠٠
٢٥,٦	٧,٤٪	٢١٩٦	٨,١٪	١٧٤٨	من ٢٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠
١٥,٧	٢,٥٪	٧٥٢	٣,٠٪	٦٥٠	أكثر من ١٠٠٠٠٠
٣٧,٩٪	١٠٠٪	٢٩٦٣١	١٠٠٪	٢١٤٩٠	الإجمالي

إجمالي قيمة التمويل العقاري تبعاً لفئات الدخل (٢٠١١ و ٢٠١٠)

القيمة بالمليون جنيه

معدل التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		قيمة الدخل الشهرى بالجنيه
	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	
٤١,٢	٢١,٨٪	٦٧٦	١٩,٨٪	٤٧٨,٦	حتى ١٧٥٠
١٩,١	٢,٥٪	٧٧	٢,٧٪	٦٥	من ١٧٥١ إلى ٢٥٠٠
٢٢,٥	٤,٩٪	١٥٢	٥,١٪	١٢٣,٧	من ٢٥٠١ إلى ٥٠٠٠
١٠,٣	٣,٧٪	١١٤	٤,٣٪	١٠٣,٥	من ٥٠٠١ إلى ١٠٠٠٠
١٢,٩	٥,٩٪	١٨٢	٦,٧٪	١٦١	من ١٠٠٠١ إلى ٢٠٠٠٠
٣٣,٦	٢٩,٥٪	٩١٧	٢٨,٤٪	٦٨٦,٢	من ٢٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠
٢٣,٣	٣١,٨٪	٩٨٧	٣٣,١٪	٨٠٠	أكثر من ١٠٠٠٠٠
٢٨,٤٪	١٠٠٪	٣١٠٤	١٠٠٪	٢٤١٨	الإجمالي

و. التمويل العقاري وفقاً للمساحات السكنية المختلفة

- وفيما يخص مساحات الوحدات نجد أنه في عام ٢٠١١ استحوذت فئة الوحدات ذات المساحة حتى ٦٦ متر مربع على ٧٥,٩٪ من حيث عدد المستثمرين و ٢٦٪ من إجمالي التمويل بينما استحوذت نسبة المساحات الأعلى من ٢٠٠ متر مربع على ٧٪ من إجمالي عدد المستثمرين ٥٢,٣٪ من إجمالي قيمة التمويل.

إجمالي عدد المستثمرين تبعاً للمساحات (٢٠١١ و ٢٠١٠)

معدل التغير %	٢٠١١		٢٠١٠		المساحة (م ٢)
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
٤٤,٧	٧٥,٩٪	٢٢٤٨٥	٧٢,٣٪	١٥٥٤٠	من ٠ إلى ٦٦
١٩,٧	٤,٦٪	١٣٥٠	٥,٢٪	١١٢٨	من ٦٦ إلى ٨٦
١٥,٨	٤,١٪	١٢٠٣	٤,٨٪	١٠٣٩	من ٨٦ إلى ١٢٠
١٩,٦	٨,٥٪	٢٥٠٥	٩,٧٪	٢٠٩٥	من ١٢٠ إلى ٢٠٠
٢٣,٧	٧,٠٪	٢٠٨٨	٧,٩٪	١٦٨٨	أكثر من ٢٠٠
٣٧,٩٪	١٠٠٪	٢٩٦٣١	١٠٠٪	٢١٤٩٠	الإجمالي

ز. المؤشرات الخاصة بشركات التمويل العقاري

- يتضح من الجدول التالي الاستقرار النسبي في متوسط فترة سداد قروض التمويل العقاري حيث بلغت خلال عام ٢٠١١ نحو ١٦,٦ سنة مقارنة بـ ١٦,٢ سنة في عام ٢٠١٠، في حين انخفض متوسط القسط الشهري إلى ٢٥٥٣ جنيه في عام ٢٠١١ بالمقارنة بـ ٣٣٢٧ جنيه في عام ٢٠١٠، كما استمر الانخفاض في متوسط قيمة التمويل الممنوح خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ إلى أن وصل في عام ٢٠١١ إلى ١٠٤,٨ ألف جنيه مقارنة بـ ٣٣٣ ألف جنيه في عام ٢٠٠٧.

مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١

البيان	وحدة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
متوسط فترة سداد التمويل	سنة	١٥	١١,٩	١٣,٦	١١,٦٠	١٤,٥	١٦,٠٦	١٦,٢٤١	١٦,٦
متوسط الدخل الشهري للمستثمرين	جنيه	-	-	-	٢٥٩٣٣	١٠٨٢٥	١١٧٠٩	١٠٦٠٧	٨٥٣٦
متوسط القسط الشهري للمستثمرين	جنيه	-	-	-	٨٢٦٣	٢٤٦١	٣٢٩٤	٣٣٢٧	٢٥٥٣
متوسط قيمة التمويل لقيمة العقار	%	-	-	-	٥٣,٥٧	٥٩,٣٤	٥٠,٤٨	٤٥,٠٥	٤٤,٠١
متوسط قيمة التمويل الممنوح للمستثمرين	ألف جنيه	-	-	-	٣٣٣	١٥٨	١١٩	١١٢,٥	١٠٤,٨
عدد شركات التمويل	شركة	٢	٢	٣	٥	٩	١١	١٢	١٢
عدد شركات إعادة التمويل العقاري	شركة	-	-	-	١	١	١	١	١

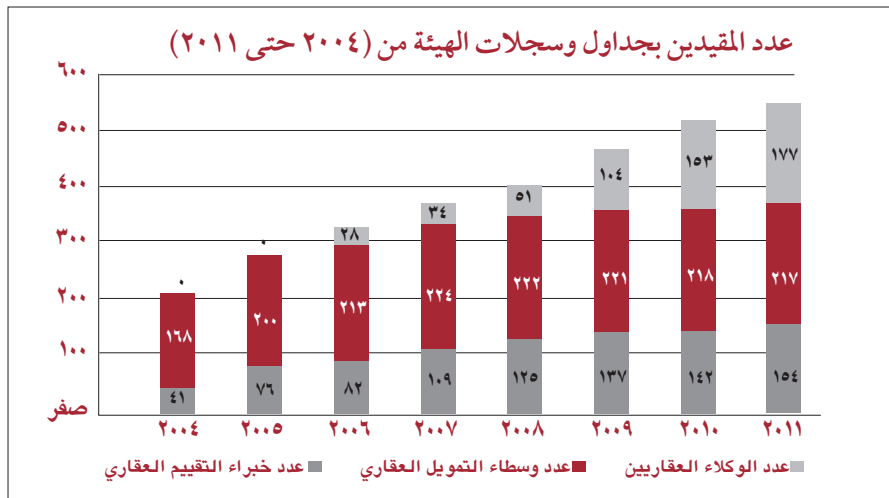
ح. المقيدون بجداول وسجلات الهيئة

- بلغ إجمالي عدد المقيدین بجداول وسجلات الهيئة من خبراء ووسطاء ووكلاء التمويل العقاري حتى نهاية ٢٠١٠ نحو ١٤٢ خبير تقييم عقاري، و ٢١٨ وسيط تمويل عقاري، و ١٥٣ وكيل عقاري. وفي نهاية ٢٠١١ بلغ عددهم ١٥٤ خبير تقييم عقاري، و ٢١٧ وسيط تمويل عقاري و ١٧٧ وكيل عقاري.

عدد المقيدین بجداول وسجلات الهيئة
من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١

البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
عدد خبراء التقييم العقاري	٤١	٧٦	٨٧	١٠٩	١٢٥	١٣٧	١٤٢	١٥٤
عدد وسطاء التمويل العقاري	١٦٨	٢٠٠	٢١٢	٢٢٤	٢٢٢	٢٢١	٢١٨	٢١٧
عدد الوكلاء العقاريين	-	-	٢٨	٣٤	٥١	١٠٤	١٥٣	١٧٧

عدد المقيدین بجداول وسجلات الهيئة
من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١



٥/٥. مؤشرات أداء التأجير التمويلي

كشفت مؤشرات نشاط التأجير التمويلي عن استمرار ارتفاع معدلات نمو النشاط في السوق المحلية خلال عام ٢٠١١، وإن كان هذا النمو بنسب متواضعة لتصل قيمة عقود التأجير التمويلي إلى ٨,٦ مليار جنيه مقابل ٨,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠ بمعدل نمو ٢,٣٪. وقد ترجع هذه النسب الضئيلة مقارنة بالعام السابق الذي شهد ارتفاع غير مسبوق، إلى ما شهده العام من أحداث سياسية عصيبة منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية، وإن كان نشاط التأجير التمويلي على مدار عام ٢٠١١ لم يتأثر بشكل ملحوظ بمتغيرات أوضاع الاقتصاد المصري، إلا أنه لم يحقق معدلات نمو مرتفعة كما في العام السابق. ويتضح من الشكل التالي تطور نشاط التأجير التمويلي خلال الأعوام الخمسة الماضية. ويتضح من استقراء الأرقام الارتفاع الضئيل في قيمة العقود خلال عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠.

تطور نشاط التأجير التمويلي ٢٠١١-٢٠٠٧		
السنوات	عدد العقود	قيمة العقود (بالمليون جنيه)
٢٠٠٧	١٦٧٥	٣٠٥٢
٢٠٠٨	١٨٣٢	٣٨٣١
٢٠٠٩	١٥٥٣	٣٥٧٩
٢٠١٠	١٦٦٤	٨٤٩٤
٢٠١١	١٦٤٠	٨٦٩١

أظهرت مؤشرات عام ٢٠١١ سيطرة شهر يوليو على حوالي ٢٠٪ من إجمالي حجم النشاط بواقع ١٧١ عقداً بقيمة ١٧٧٥ مليون جنيه ليصبح بذلك الشهر الأعلى من حيث العدد والقيمة على مستوى الشهور خلال العام، حيث أنه شهد تسجيل عقد تأجير طائرات من طراز بوينج ٧٣٧-٨٦٦ لصالح الشركة القابضة لمصر للطيران (مستأجر) بقيمة ١٤٠٧ مليون جنيه، مقابل حصة سوقية بلغت حوالي ٧٪ عام ٢٠١٠. وتلاه في الترتيب شهر مارس بحصة سوقية قدرها ١٥٪ من إجمالي قيم العقود بواقع ١٤٤ عقداً بقيمة ١٣٣٤ مليون جنيه مقابل ٥٪ لعام ٢٠١٠، وأخيراً جاء شهر سبتمبر في الترتيب الثالث باستحوازه على ١٢٪ من إجمالي قيم العقود بواقع ١٤١ عقداً بقيمة ١٠٢٤ مليون جنيه مقابل نسبة بلغت ٧٪ خلال عام ٢٠١٠.

تطور نشاط التأجير التمويلي خلال شهور عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

٢٠١١		٢٠١٠		الشهور
القيمة (بالمليون جنيه)	عدد العقود	القيمة (بالمليون جنيه)	عدد العقود	
٦٣٨	١٣٧	٦٣٠	٩٥	يناير
٢٧٩	١٠٠	٤٠٢	١٢٠	فبراير
١٣٣٤	١٤٤	٢٣٢	١٣٣	مارس
٨٣٢	١٣٦	٢٥٨	١٣٨	أبريل
٦٥٨	١٥٧	٣٨٠	١٨٢	مايو
٥٣٠	١٦٤	٤٠٨	١٧٢	يونيو
١٧٧٥	١٧١	٦١٣	١٥٦	يوليو
٦١٧	١٢٩	٩٥٩	١٢٦	أغسطس
١٠٢٤	١٤١	٥٥٧	١٤٥	سبتمبر
٣٦٢	١٢١	٢٩٣٩	١٢٦	أكتوبر
٢٦٥	٨٦	٩١٩	٢٢٣	نوفمبر
٣٧٧	١٥٤	١٩٧	٤٨	ديسمبر
٨٦٩١	١٦٤٠	٨٤٩٤	١٦٦٤	الإجمالي

وقد تصدرت قيم قطاع العقارات والأراضي قائمة الأنشطة كعادتها بالاستحواذ على الحصة السوقية الأكبر من قيم عقود التأجير التمويلي خلال عام ٢٠١١، ليسيتر النشاط على ٣٩٪ من إجمالي قيم العقود بقيمة بلغت ٣,٣ مليار جنيه مقابل ٣٣٪ من إجمالي قيم العقود بقيمة ٢,٨ جنيه خلال عام ٢٠١٠. وجاء قطاع الطائرات والبواخر العائمة فى المركز الثاني خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي ولكن النسبة الأعلى كانت من نصيب عام ٢٠١٠ بواقع ٣٣,١٪ وبقيمة عقود بلغت ٢,٧ مليار جنيه مقابل ١٨٪ بقيمة ١,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١. وكان المركز الثالث من نصيب قطاع السيارات بأنواعها باستحواذه على ١٢٪ بقيمة عقود بلغت ١٠٤٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠١١ مقابل نفس النسبة تقريباً خلال عام ٢٠١٠ ولكن بقيمة عقود بلغت ١٠٢٨ مليون جنيه من إجمالي قيم العقود لعام ٢٠١٠. ويتضح مما سبق أن هناك ثلاثة قطاعات تشكل غالباً النسب الكبرى على مدار العام، وهى قطاع المباني والعقارات وقطاع الطائرات والبواخر العائمة وقطاع السيارات بأنواعها، حيث شكلت تلك القطاعات مجتمعة حوالي ٦٩٪ من إجمالي حجم النشاط خلال عام ٢٠١١ وحوالي ٧٩٪ من إجمالي حجم النشاط خلال عام ٢٠١٠.

قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٠٧) (القيمة بالمليون جنيه)					
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	النشاط
٣٣٦٩	٢٨١٧	١٠٣٦	٩٩٥	٧٥٦	مباني وعقارات
١٥٣٩	٢٧٩٥	٥٣	٠	٠	طائرات /بواخر عائمة
١٠٤٧	١٠٢٨	٦٦٢	٩٩٠	١٠٠١	سيارات بأنواعها
٨٨٣	٢٩٣	٥٣٦	٩١٩	٤٧٢	خطوط إنتاج
٨٥٣	٨٨٩	٥٠٨	٧٨٩	٦٠١	معدات ثقيلة ومولدات كهربائية
٧٩٥	٣٦٧	٣٣٥	٣٥	٠	معدات وأجهزة طبية
١٠٦	٢٤٩	٢٥٣	١٠٣	٢٢٢	ماكينات تصوير وفاكسات
٠	٠	٤٧	٠	٠	المال المعنوي
١٠٠	٥٦	١٤٩	٠	٠	أخرى
٨٦٩١	٨٤٩٤	٣٥٧٩	٣٨٣١	٣٠٥٢	الإجمالي

* بدأت "الهيئة العامة للرقابة المالية" مزاولة أعمالها اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩
* تم دمج بند مولدات كهربائية مع بند معدات ثقيلة اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١

أما بالنسبة لعدد شركات التأجير التمويلي خلال عام ٢٠١١، فقد بلغ إجمالي عدد الشركات المقيدة بسجل المؤجرين التمويلين بالهيئة ٢٠٨ شركة، منهم ٢٤ شركة فقط هي الأكثر نشاطاً على مدار العام، ولم يتم شطب أية شركة حتى نهاية العام. وقد حصلت عدد ٢ شركة جديدة على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التأجير التمويلي، وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١، وهما الشركة المصرية للحفر البحري وشركة الأهلي للتأجير التمويلي.

الهيئة العامة للرقابة المالية

القرية الذكية: مبنى أ٥ - ٨٤ب، الكيلو ٢٨ طريق مصر/ إسكندرية الصحراوى، محافظة الجيزة

تليفون: +٢٠٢٣٥٣٧٠٠٤٠ فاكس: +٢٠٢٣٥٣٧٠٠٤١ الرمز البريدي: ١٢٥٧٧

بريد إلكترونى: info@efsa.gov.eg الموقع الإلكتروني: www.efsa.gov.eg